مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنـمـيـــة

استعراض للسياسات

الاحتلال والتقسيم والفقر في الضفة الغربية

الأمم المتحدة

مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنـمـيـــة

استعراض للسياسات

الاحتلال والتقسيم والفقر في الضفة الغربية

الأمم المتحدة
جنيف، 2024

© 2024، الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

تُوجَّه طلبات استنساخ مقتطفات من هذا المنشور أو أخذ صور ضوئية من محتوياته إلى مركز تراخيص حقوق النشر (Copyright Clearance Center) على الموقع الشبكي copyright.com

وتُوجَّه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى:

United Nations Publications
405 East 42nd Street
New York, New York 10017
United States of America
Email: publications@un.org
Website: https://shop.un.org

هذا العمل متاح للجميع عن طريق النفاذ المفتوح، بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي التي أنشئت للمنظمات الحكومية الدولية، على الرابط: https://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/

والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة هنا هي ما خلص إليه المؤلف (المؤلفون) وهي لا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو مسؤوليها أو الدول الأعضاء فيها.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته على أي خريطة واردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيٍ منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ولا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخَّصة الإعراب عن موافقة الأمم المتحدة عليها.

ويُسمح بتصوير واستنساخ مقتطفات من هذا العمل مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

منشور للأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/GDS/APP/2024/1
eISBN: 978-92-1-003144-8

ملاحظة

أعدت أمانة الأونكتاد هذه الدراسة بالاستناد إلى بحث أعدّه الخبيران الاستشاريان للأونكتاد السيد جان - لوي أركان، أستاذ الاقتصاد الدولي في المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية بجنيف، والسيدة بيني تشين، باحثة في اقتصاديات التنمية في المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية بجنيف. وتسعى الدراسة إلى تحفيز النقاش بشأن موضوع البحث.

ويشير مصطلح "الدولارات" إلى دولارات الولايات المتحدة.

المحتويات

ملاحظة iii
موجز تنفيذي vii

الفصل الأول

مقدمة 1
الولاية 3
الأهداف والخلفية 3

الفصل الثاني

المنطقة (ج) من الضفة الغربية المحتلة 5
التقسيم والقيود والمستوطنات 7
المنطقة (ج) ودواعي إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة 12

الفصل الثالث

البيانات: التعريف والقياس 15
البيانات الجغرافية 17
تقدير مجموع إنفاق الأسر المعيشية على مستوى المحليات 18

الفصل الرابع

تكلفة الرفاه المترتبة على تجزئة الضفة الغربية المحتلة 23
المنطقة (ج) كمنطقة اقتصادية معاكسة 25
تكلفة الرفاه المترتبة على الاحتلال 29
المكاسب النسبية 29
المكاسب المطلقة 31

الفصل الخامس

ملاحظات ختامية 35

المرفق الأول المتغيرات: التعريف والقياس 39
المرفق الثاني إحصاءات موجزة 41
المرفق الثالث تقدير الطريقة التجريبية لأفضل تنبؤ 57
المرفق الرابع قياس اللمعان الليلي 60

المراجع 61

الجداول

الجدول 1 إحصاءات موجزة للخصائص الجغرافية لمحليات الضفة الغربية 17

الجدول 2 إحصاءات موجزة عن اللمعان الليلي في الضفة الغربية ومقاييس الإنفاق المقدَّرة..... 21

الجدول 3 نتائج الانحدار: مجموع الإنفاق المقدَّر اللوغاريتمي حسب المحلية..... 26

الجدول 4 نتيجة النموذج الخطي المُعمَّم مع تحويل الجيب الزائدي العكسي لدالة الارتباط اللوغاريتمي لجميع المتغيرات المسجلة 31

الجدول 1-1 المتغيرات: التعريف والقياس 39

الجدول 1-2 إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2011، الضفة الغربية..... 41

الجدول 2-2 إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2011، غزة..... 43

الجدول 3-2 إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017، الضفة الغربية..... 44

الجدول 4-2 إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017، غزة..... 47

الجدول 5-2 إحصاءات موجزة: تعداد السكان، 2007، الضفة الغربية..... 49

الجدول 6-2 إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2007، غزة..... 51

الجدول 7-2 إحصاءات موجزة: تعداد السكان، 2017، الضفة الغربية..... 53

الجدول 8-2 إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2017، غزة..... 55

الجدول 1-3 نتائج الانحدار المرجَّح: الإنفاق الشهري الحقيقي اللوغاريتمي لمكافئ كل شخص بالغ..... 57

الأشكال

الشكل 1 الضفة الغربية: المناطق الإدارية وفقاً لاتفاقات أوسلو، 1994 8

الشكل 2 الضفة الغربية: القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول 9

الشكل 3 الضفة الغربية: مسار الجدار الفاصل الإسرائيلي 10

الشكل 4 الضفة الغربية: المساحة المبنية في المستوطنات، 2020؛ وحدود البلديات، 2014 11

الشكل 5 نصيب منطقة المحلية في المنطقة (ج) 18

الشكل 6 المستوى والنمو المقدَّران للإنفاق الشهري المتوسط لمكافئ كل شخص بالغ بحسب المحلية 19

الشكل 7 معدل الفقر ونموه المقدَّران، بحسب المحلية، 2011-2017 20

الشكل 8 الضفة الغربية: مجموع الإنفاق حسب المحلية، 2011 و2017 21

الشكل 9 الضفة الغربية: العلاقة بين نصيب المنطقة (ج) في المحلية ولوغاريتم مجموع الإنفاق المقدَّر في المحلية 28

الشكل 10 الضفة الغربية: العلاقة بين نصيب المنطقة (ج) في محلية ما ولوغاريتم مجموع الإنفاق المقدَّر في المحلية، حسب المحافظة 28

الشكل 11 الضفة الغربية: التقديرات شبه المَعْلمية المرتبطة بنصيب المحلية في المنطقة (ج)، حسب المحافظة 29

الشكل 12 الضفة الغربية: هيستوغرام للمكاسب المقدَّرة السنوية في مجموع الإنفاق، بالنسبة المئوية، حسب المحلية، بمواصفات انحدار مختلفة 30

الشكل 13 تقديرات النموذج الخطي المُعمَّم المرتبطة بنصيب المحلية في المنطقة (ج)، حسب المحافظة 33

الشكل 14 اللمعان الليلي: أمثلة على وحدات البيكسل الأصلية والمصغَّرة 60

موجز تنفيذي

في جميع أنحاء الضفة الغربية، تنشر السلطة القائمة بالاحتلال نظاماً من العوائق الإدارية والمادية التي تتحكم في تنقّلات الشعب الفلسطيني وتحد من وصوله إلى موارده الإنتاجية. ويشمل نظام التحكّم المتعدد الطبقات الناتج عن ذلك تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق إدارية مختلفة، وتطبيق نظام تراخيص (تصاريح) صارم، وفرض تحكّمات بيروقراطية ومئات من نقاط التفتيش الدائمة والطيارة والبوابات والسواتر الترابية وحواجز الطرق والخنادق، بالإضافة إلى الجدار الفاصل والمستوطنات. وقد حوّل هذا النظام الضفة الغربية إلى أرخبيل من الجزر المتناثرة المنفصلة بعضها عن بعض. وعناصر مصفوفة السيطرة المعقدة المقامة هذه يعزّز بعضها بعضاً وهي تدعم الضم الفعلي لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال.

وتُقيِّد مجموعة متنوعة من التحكّمات المفروضة في ظل الاحتلال التنمية الاقتصادية في المنطقتين (أ) و(ب) في الضفة الغربية. وتشمل هذه القيود الحظر المفروض على استيراد تكنولوجيات وعوامل إنتاج معينة بموجب نظام قائمة الاستخدام المزدوج، وعدداً لا يُحصى من القيود المفروضة على التنقل وغيرها من القيود التي تضخِّم تكلفة الإنتاج وتقوِّض القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين في الأسواق المحلية والأجنبية.

وتشكل المنطقة (ج) أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وتخضع بالكامل لسيطرة إسرائيل. وبالتوازي مع التوسّع في المستوطنات، تفرض إسرائيل قيوداً على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة (ج) تفوق تلك المفروضة في المنطقتين (أ) و(ب) من الضفة الغربية.

وقد أسهمت المناطق الاقتصادية الخاصة إسهاماً يُعتد به في الاقتصادات التي أنشأت هذه المناطق ويُعتقد أن استخدامها إيجابي. بيد أن تصنيف أجزاء من الضفة الغربية كجزء من المنطقة (ج) يؤدي إلى تأثير معاكس؛ فبدلاً من أن تحقق الانفتاح، فإنها تستتبع فرض قيود، وبدلاً من أن تُسهم في الاقتصاد، فإنها تعوق إمكاناته وتقمعها. وهكذا، تؤدّي المنطقة (ج) دوراً أشبه بـ "منطقة اقتصادية معاكسة" تحبط الاستثمار بدلاً من أن تعزّز النشاط الاقتصادي الأكبر.

وتحاول هذه الدراسة أن تحدد كمياً تأثير النصيب النسبي للمنطقة (ج) في المحليات الفلسطينية على رفاه الأسر المعيشية مقيساً بالإنفاق. وتَستخدم عملية التقدير مجموعتين من البيانات المقطعية عن 457 محلية في 10 محافظات. وتكشف هذه العملية عن أنه كلما زاد نصيب المنطقة (ج) في المحلية، كان التأثير السلبي على مجموع إنفاق الأسرة المعيشية أقوى. بيد أن مدى هذا التأثير السلبي غير متجانس ويختلف من منطقة إلى أخرى في محافظات الضفة الغربية.

وهذه الدراسة تكمِّل الدراسات السابقة وتخلص إلى أن خفض القيود في المنطقة (ج) إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في المنطقتين (أ) و(ب) هو خطوة ضرورية، ولكنها غير كافية، نحو إنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما أنه يمكن أن يزيد من مجموع إنفاق الأسر المعيشية الفلسطينية زيادة كبيرة، بنسبة تصل إلى 200 في المائة في بعض المحليات، وأن يساعد في الحد من الفقر بدرجة كبيرة في معظم أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى سبيل المثال، ففي عام 2017، كان من الممكن أن

يكـون مجمـوع إنفـاق الأُسَـر المعيشـية فـي الضفـة الغربية، باسـتثناء محافظـة القدس، أعلـى بمقـدار 4,4 مليار دولار (بقيمـة الـدولار الثابتـة لعـام 2015) مـن المبلـغ الفعلـي. وهـذا يعـادل زيـادة بنسـبة 57 فـي المائة في مجمـوع إنفاق الأُسَـر المعيشـية فـي الضفـة الغربيـة خلال ذلك العـام.

بيـد أن إعـادة تصنيـف الأراضـي المصنفـة حالياً علـى أنها منطقـة (ج)، كما هو منصوص عليـه في اتفاقات أوسـلو، لتُصنّـف علـى أنهـا مـن المنطقـة (أ) أو المنطقـة (ب) لن يكـون سـوى إزالـة جزئيـة للقيـود. وإذا أُزيلـت جميع القيـود فـي المناطـق الـثلاث، كخطـوة نحـو إنهـاء الاحتلال، فـإن التأثيـر الاقتصادي الإيجابي سـيكون أكبر بكثير.

وخلصـت الدراسـة إلـى أن إنهـاء الأنشـطة الاسـتيطانية فـي الضفـة الغربيـة والقـدس الشـرقية وعكـس مسـارها، بما يتفـق مـع قـرار مجلـس الأمـن 2334 (2016)، ورفـع جميـع القيـود المفروضـة علـى التنميـة الاقتصاديـة الفلسـطينية، بما فـي ذلـك فـي المنطقـة (ج)، هـي جميعهـا شـرط لا غنـى عنـه للقضـاء علـى الفقـر وتحقيـق أهداف التنميـة المسـتدامة فـي الأرض الفلسـطينية المحتلـة ونشـوء دولـة فلسـطينية قابلـة للحياة وذات سـيادة، على أسـاس حـل الدولتيـن، بما يتفـق مـع قـرارات الأمم المتحـدة ذات الصلـة.

© ImageBank4U - Shutterstock

الفصل الأول

مقـدمـة

© AnteStudio - Shutterstock

الولاية

تـرك الاحـتلال الإسـرائيلي آثـاراً اجتماعيـة - اقتصاديـة عميقـة علـى الشـعب الفلسـطيني، وتراكمـت علـى مـر الوقـت التكاليـف الباهظـة التـي فُرضـت عليه. وذكـرت الـدول الأعضـاء فـي الأونكتـاد، فـي عهـد بريدجتـاون، أنـه يتعيـن علـى الأونكتـاد "مواصلـة تقييـم آفـاق التنميـة الاقتصاديـة للأرض الفلسـطينية المحتلـة، ودراسـة التكاليـف الاقتصاديـة المترتبـة علـى الاحـتلال والعقبـات التـي تعتـرض التجـارة والتنميـة، وتعزيـز برنامجـه لمسـاعدة الشـعب الفلسـطيني بمـوارد كافيـة وأنشـطة تنفيذيـة فعالـة, بما فـي ذلـك الدراسـات ذات الصلـة كجـزء مـن التـزام المجتمـع الدولـي ببنـاء دولـة فلسـطينية مسـتقلة، ويهـدف التخفيـف مـن الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة السـلبية المفروضـة علـى الشـعب الفلسـطيني، بما يتماشـى مـع اتفـاق أكـرا وولايـة الدوحـة ومافيكياتو نيرويـي".

وقـد طلبـت الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة فـي ثمانيـة قـرارات (20/69، و12/70، و20/71، و13/72، و18/73، و10/74، و20/75، و22/77) مـن الأونكتـاد أن يقـدم إليهـا تقريـراً عـن التكاليـف الاقتصاديـة للاحـتلال الإسـرائيلي علـى الشـعب الفلسـطيني. وجـرى تقـديم تحلـيلات وتقديـرات لهـذه التكاليـف الاقتصاديـة فـي تقاريـر شـتى أُعـدّت اسـتجابةً لهذه القـرارات.

ويؤكـد الأونكتـاد فـي هـذه التقاريـر علـى أن الاحـتلال لا يـزال يفـرض تكاليـف اقتصاديـة كبيـرة علـى الشـعب الفلسـطيني. كما يسـلط الأونكتـاد الضـوء علـى الحاجـة الملحـة إلـى إجـراء مزيـد مـن التقيـيم لجميـع جوانـب التكاليـف وزيـادة فـهم لتأثيرهـا علـى رفـاه الشـعب الفلسـطيني وعلـى آفـاق التنميـة الاقتصاديـة فـي الأرض الفلسـطينية المحتلـة. وفي هـذا السـياق، يشـدد الأونكتـاد علـى الحاجـة إلـى القيـام برصـد شـامل وفعـال للتأثيـر الاقتصـادي الدينامـي للاحـتلال وسياسـاته كشـرط مُسـبَق لتعزيـز الـسلام، وعكـس الأضـرار، وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة فـي الأرض الفلسـطينية المحتلـة، وصياغـة سلام عـادل ودائم فـي الشرق الأوسـط.

الأهداف والخلفية

تبحث هذه الدراسة التكلفة الاقتصادية للقيود الإضافية المفروضة في ظل الاحتلال على المنطقة (ج)، والتي تمثل أكثر من 60 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية. ويفرض الاحتلال قيوداً كبيرة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقتين (أ) و(ب)، ولكن القيود المفروضة في المنطقة (ج) هي أكثر صرامة.

يفرض الاحتلال الإسرائيلي أعباءً اجتماعية - اقتصادية عميقة على الشعب الفلسطيني

وهذه الدراسة تكمّل النتائج المتوصَّل إليها في دراسة سابقة بشأن التكلفة الاقتصادية للقيود الإضافية التي يفرضها الاحتلال في المنطقة جيم (الأونكتاد، 2022). وتقدر الدراسة تكلفة الرفاه المفروضة على الأسر المعيشية الفلسطينية بسبب هذه القيود الإضافية على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة (ج). ويتحقّق ذلك عن طريق القياس الكمي للتأثير الرفاهي للنصيب النسبي للمنطقة (ج) في المحليات الفلسطينية على رفاه الأسر المعيشية باستخدام الإنفاق كشكل للتعبير عن الرفاه.

ويُفترض وجود سيناريو معاكس (بديل)، يجري فيه افتراض أن نصيب المنطقة (ج) في كل محلية يساوي صفراً. وهذا يعني أن القيود المفروضة في المنطقة (ج) تُحدَّد على مستوى القيود الكبيرة ولكن الأقل شدة نسبياً المفروضة في المنطقتين (أ) و(ب). ونظراً إلى مجموعات بيانات التعداد السكاني والاستقصاء (المسح) المستخدمة وإلى طبيعة هذه العملية القائمة على الاقتصاد الجزئي، جرى تقدير التكلفة لسنة واحدة، وهي عام 2017، ولكن النتائج تنطبق على السنوات الأخرى. وأخيراً، تقدم الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الموجَّهة إلى السلطة القائمة بالاحتلال، وإلى واضعي السياسات الفلسطينيين، وإلى المجتمع الدولي وشركاء التنمية.

وتضيف هذه الدراسة إلى البحوث السابقة التي أجراها الأونكتاد بشأن اقتصاديات الاحتلال وأثره على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى التقارير التي أعدها الأونكتاد وقدمها إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعد الأونكتاد دراسات فنية عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وتدمير البنية التحتية والأصول الإنتاجية،

الأمر الذي يكبح الإمكانات التي تنطوي عليها هذه البنية والأصول.

وفي عام 2022، أجرى الأونكتاد تقييماً لتكلفة القيود التي يفرضها الاحتلال في المنطقة (ج) من الضفة الغربية من منظور الاقتصاد الكلي، باحثاً الخسارة المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي. ووضعت الدراسة تقديرات للتكلفة الاقتصادية للقيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في مساحة الـ 30 في المائة من المنطقة (ج) المتاحة للتنمية الفلسطينية. وقُدرت التكلفة السنوية لهذه القيود بنسبة 25,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وقُدرت الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2020 بنحو 50 مليار دولار (45 مليار دولار بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015)، وهو ما يعادل ثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وأكثر من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2020 بمقدار مرتين ونصف. وقد جرى تقدير التكلفة بالاستناد إلى منهجية مبتكرة وناشئة تقوم على قياس اللمعان الليلي الذي التقطته أجهزة الاستشعار بالتوابع الاصطناعية (السواتل) على مدى فترة زمنية (الأونكتاد، 2022).

وفي عام 2021، قدّر الأونكتاد التكاليف الاقتصادية، من حيث الناتج المحلي الإجمالي المفقود، التي تكبدها الشعب الفلسطيني، بسبب الإغلاقات والقيود والعمليات العسكرية في الضفة الغربية التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب الانتفاضة الثانية، خلال الفترة 2000-2019، وجرى التقدير عن طريق النظر فيما كان يمكن أن يكون عليه الوضع لو لم تقع هذه الأحداث. وجرى وضع مسار نمو افتراضي مضاد للفترة 2000-2019 بافتراض أن الانخفاض البالغ 32,8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية لم يحدث وأنه، بدلاً من ذلك، نما الاقتصاد بالمعدل المتوسط المسجَّل في الفترتين 1995-1999 و2007-2019. وفي ظل هذا السيناريو البديل، فإن الناتج المحلي الإجمالي السنوي للضفة الغربية خلال الفترة 2000-2019 كان سيصبح، في المتوسط، أعلى بنسبة 35 في المائة من مستواه الفعلي، وأنه بحلول عام 2019 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيصبح أعلى بنسبة 44 في المائة من مستواه الفعلي المحقق (الأونكتاد، 2021).

وفي عام 2020، قدّر الأونكتاد تأثيرات الاحتلال فيما يتصل بعمليات الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية خلال الفترة 2007-2018. وكان من الممكن، من منظور الاقتصاد الكلي، أن يؤدي النمو الاقتصادي الضائع إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 50 و100 في المائة عن المستوى الحالي. وأشارت التقديرات إلى أن الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي المحتمل، أو جزء من التكاليف الاقتصادية التي تكبدتها غزة خلال الفترة 2007-2018، قد بلغت 16,7 مليار دولار (بقيمة الدولار الحقيقية لعام 2015)، أي ما يعادل ستة أمثال الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو 107 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2018 (الأونكتاد، 2020).

وفي عام 2019، أجرى الأونكتاد تقييماً لاحتياطيات النفط والغاز الطبيعي الفلسطينية القائمة والمحتملة التي يمكن استغلالها لصالح الشعب الفلسطيني، والتي منعت إسرائيل الفلسطينيين من الوصول إليها أو من استغلالها تحقيقاً منها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. وأشارت الدراسة إلى أن استغلال السلطة القائمة بالاحتلال للموارد الطبيعية الفلسطينية، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي، فرض على الشعب الفلسطيني تكاليف كبيرة ظلت تتصاعد مع استمرار بقاء الاحتلال قائماً. وسلّطت الدراسة الضوء على اكتشافات النفط والغاز الطبيعي في حوض بلدان الشام، والتي تبلغ 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بقيمة صافية تبلغ 453 مليار دولار (بأسعار عام 2017) و1,7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج بقيمة صافية تبلغ نحو 71 مليار دولار. وقالت الدراسة إن هذه الموارد تتيح فرصة لتوزيع وتقاسم ما مجموعه نحو 524 مليار دولار فيما بين الدول المتجاورة، بالإضافة إلى كثير من المزايا غير الملموسة ولكنها مزايا جوهرية تتمثل في أمن الطاقة والتعاون فيما بين دول متحاربة منذ فترة طويلة. وأكدت الدراسة على الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث الاقتصادية والتاريخية والقانونية المفصلة، التي تسترشد بالقانون الدولي، للتحقّق من حقوق الملكية المتعلقة بموارد النفط والغاز الطبيعي المشتركة في المنطقة. واختُتم التقرير بالتوصية بإجراء المزيد من الدراسات التفصيلية لإثبات حق الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية المنفصلة إثباتاً واضحاً، وكذلك نصيبه المشروع في الموارد المشتركة التي تمتلكها بشكل جماعي عدة دول متجاورة في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل (الأونكتاد، 2019 أ).

الفصل الثاني

المنطقة (ج) من الضفة الغربية المحتلة

© ImageBank4u - Shutterstock

التقسيم والقيود والمستوطنات

في جميع أنحاء الضفة الغربية، تنشر السلطة القائمة بالاحتلال نظاماً من الآليات الإدارية والمادية التي تتحكم في التدفقات التجارية وتنقلات الشعب الفلسطيني وتحد من وصولهم إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية. وقد اشتدت هذه القيود بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000. ويشمل نظام التحّكم المتعدد الطبقات الناتج عن ذلك تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق إدارية مختلفة، وتطبيق نظام تصاريح صارم، وتحكّمات بيروقراطية، والمئات من نقاط التفتيش الدائمة والطيارة، والبوابات، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق، والخنادق، بالإضافة إلى الجدار الفاصل والمستوطنات. وقد حوّل هذا النظام الضفة الغربية إلى أرخبيل من الجزر المتناثرة والمنفصلة بعضها عن بعض. وعناصر مصفوفة السيطرة المعقدة الموضوعة يعزز بعضها بعضاً وتشكل جميعها ضماً فعلياً لمناطق واسعة من الضفة الغربية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال.

وتُقسَّم الضفة الغربية إلى جزر غير متواصلة، والجزء الوحيد المتواصل هو المنطقة (ج) التي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل والتي هي إلى حد كبير لا يمكن للمنتحين الفلسطينيين الوصول إليها، على الرغم من أنها تحتوي على أثمن الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمعادن والحجارة، فضلاً عن احتوائها على مناطق الجذب السياحي ومنتجات التجميل. كما يعمّق الجدار الفاصل، جنباً إل جنب مع المستوطنات، التقسيم المادي والإداري والقانوني للأرض الفلسطينية المحتلة.

وقبل التوقيع على اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية تدير الشؤون المدنية في الضفة الغربية. وهذه الإدارة، التي تتبع "منسق أعمال الحكومة في المناطق" تحت سلطة وزارة الدفاع، كانت قد أُنشئت في عام 1981 عن طريق أمر عسكري، وبموجب هذا الأمر تقوم وحدة التنسيق هذه بإدارة الشؤون المدنية في المنطقة "من أجل مصلحة ورفاه السكان ومن أجل توفير وإدارة الخدمات العامة، مع أخذها أيضاً في الحسبان الحاجة إلى إدارة سليمة ونظام عام في المنطقة" (بتسيلم، 2013؛ وبتسيلم، 2021). ووفقاً لاتفاقات أوسلو، قُسِّمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق إدارية هي المناطق (أ) و(ب) و(ج)، وجرى تخصيص وضع مختلف لكل منها تبعاً لإدارتها ريثما يجري التوصل إلى حل نهائي لوضعها، وذلك على النحو التالي: المنطقة (أ)، وتخضع للإدارة المدنية والأمنية من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية؛ والمنطقة (ب) وتخضع للإدارة المدنية من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية ولسيطرة أمنية مشتركة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل؛ والمنطقة (ج) (بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية)، وتخضع للإدارة المدنية والأمنية الإسرائيلية. ونصت اتفاقات أوسلو على أن تخضع المنطقة (ج) في البداية لسيطرة إسرائيل قبل أن يجري نقلها تدريجياً إلى السلطة الوطنية الفلسطينية خلال خمس سنوات، وهو ما لم يحدث. وبدلاً من ذلك، استمرت المستوطنات وتجمعات المستوطنين في النمو في المنطقة (ج) المحتلة، مما أدى إلى حرمان الشعب الفلسطيني من الأرض والمياه والموارد الطبيعية.

القيود المفروضة على المنطقة (ج) تقمع التنمية الفلسطينية، ما يخلق منطقة اقتصادية معاكسة

وقد استند تقسيم الضفة الغربية إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج) في معظمه إلى الخصائص الديموغرافية وليس الجغرافية (بتسيلم، 2013). وتشكل المنطقة (أ) نحو 18 في المائة من مساحة الضفة الغربية وتضم المدن الفلسطينية ومعظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. أما المنطقة (ب)، التي تمثل نحو 22 في المائة من مساحة الضفة الغربية، فتتألف إلى حد كبير من مناطق ريفية. وتمثل المنطقة (ج) نحو 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وتضم داخل حدودها جميع المستوطنات الإسرائيلية.

وتنقسم المنطقتان (أ) و(ب) إلى 166 وحدة معزولة من الأراضي دون تواصل جغرافي وتحيط بها أراضي المنطقة (ج)، في حين أن المنطقة (ج) متواصلة جغرافياً بشكل كامل وتضم معظم الموارد الطبيعية في الضفة الغربية (الشكل 1). وقد منعت إسرائيل التنمية الفلسطينية في نحو 60 في المائة من المنطقة (ج) عن طريق تخصيص أراضٍ للمجالس الإقليمية للمستوطنات، وتخصيص أجزاء كبيرة من الأراضي على أنها أراضي دولة أو أراضي مسح أو مناطق رماية (إطلاق نار) أو محميات طبيعية أو حدائق وطنية، وعن طريق فرض حظر في المنطقة المحصورة الآن بين الجدار الفاصل والخط الأخضر (الموافق لحدود حزيران/يونيه 1967) أو منطقة التماس (بتسيلم، 2013). وقد درس البنك الدولي (2013 أ) الفوائد المباشرة المحتملة حسب القطاعات المحددة، وكذلك الفوائد غير المباشرة المتصلة بالتحسينات في البنية التحتية المادية والمؤسسية، وخلص بتحفظ إلى أنه إذا سُمح للمؤسسات والشركات الفلسطينية بالعمل

في المنطقة (ج)، فإن مكاسب الناتج الإضافية المحتملة وحدها ستبلغ 2,2 مليار دولار على الأقل سنوياً.

الشكل 1

الضفة الغربية: المناطق الإدارية وفقاً لاتفاقات أوسلو، 1994

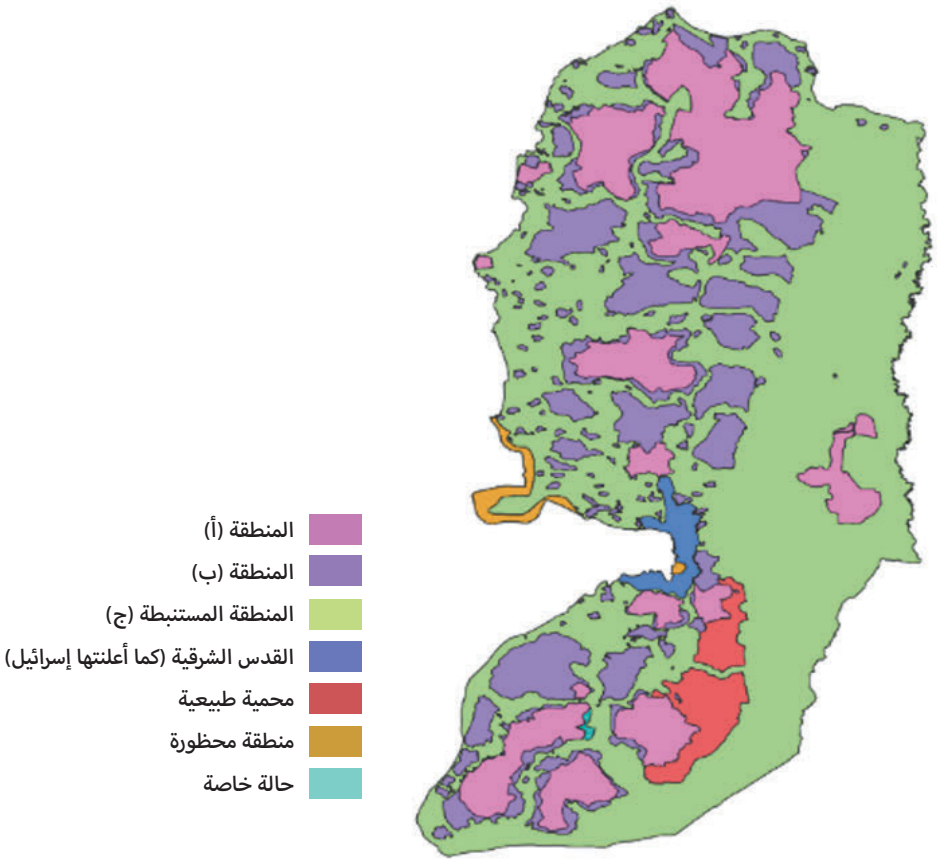

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
ملاحظة: المحمية الطبيعية هي جزء من المنطقة (ج).

ولتعزيز التقسيم، نشرت السلطة القائمة بالاحتلال المئات من نقاط الإغلاق والقيود مثل نقاط التفتيش الدائمة والطيارة، والبوابات، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق، والخنادق على حدود المنطقتين (أ) و(ب) مع المنطقة (ج) (الشكل 2). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تخفيف عوائق الطرق بما يكفي فقط لتحسين الوصول إلى الأسواق بنسبة 10 في المائة من شأنه أن يزيد الناتج المحلي في الضفة الغربية بنسبة 0,6 في المائة، ولذلك، ففي حالة غياب هذه العوائق، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية أعلى بنسبة 6,1-4,1 في المائة من مستواه الملحوظ (البنك الدولي، 2018). وفضلاً عن ذلك، فإن بعض التخفيف من القيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل من شأنه أن يؤدي بحلول عام 2025 إلى توسّع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 33 في المائة (البنك الدولي، 2018). ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يخسر الفلسطينيون بسبب القيود المفروضة على التنقل 60 مليون ساعة عمل سنوياً، أي ما يعادل 274 مليون دولار (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2019). وقد وجد البنك الدولي، في دراسة أجراها في عام 2013، أن عمليات الإغلاق قد قللت إلى حد كبير كلاً من احتمالية التوظيف، والأجر بالساعة وعدد أيام العمل، بينما زادت من عدد ساعات العمل في اليوم الواحد؛ ويُعزى جزء كبير من هذا التأثير إلى انخفاض ربحية الشركات

هي والطلب على العمالة (البنك الدولي، 2013 ب). وخلصت الدراسة إلى أن نقاط التفتيش وحدها تكلف اقتصاد الضفة الغربية ما لا يقل عن 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن وضع نقطة تفتيش واحدة على بعد دقيقة واحدة من محلية ما يقلل من احتمال التوظيف بنسبة 0,41 في المائة، ومن الأجر في الساعة بنسبة 6,3 في المائة، ومن أيام العمل بنسبة 2,6 في المائة (البنك الدولي، 2013 ب). وفي عام 2002، بدأت سلطة الاحتلال في بناء الجدار الفاصل. ويتوغل هذا الجدار توغلاً جائراً في عمق الأراضي الفلسطينية؛ وتُبنى نسبة 85 في المائة من الجدار على الأراضي الفلسطينية وليس على طول الخط الأخضر، أي الحدود المعترف بها دولياً، كما يتضح من حقيقة أن طول الجدار الذي يبلغ 712 كيلومتراً، سيكون أكثر من ضعف طول الحدود المعترف بها دولياً (320 كيلومتراً)، ما يجعله، من جميع المرامي والأغراض، جدار ضم. ونتيجة لذلك، فإن مساحة تبلغ أكثر من 530 كم2، أي ما يمثل 9,5 في المائة من مساحة الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، تقع الآن في منطقة التماس، بين الجدار والخط الأخضر (الشكل 3).

الشكل 2

الضفة الغربية: القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول

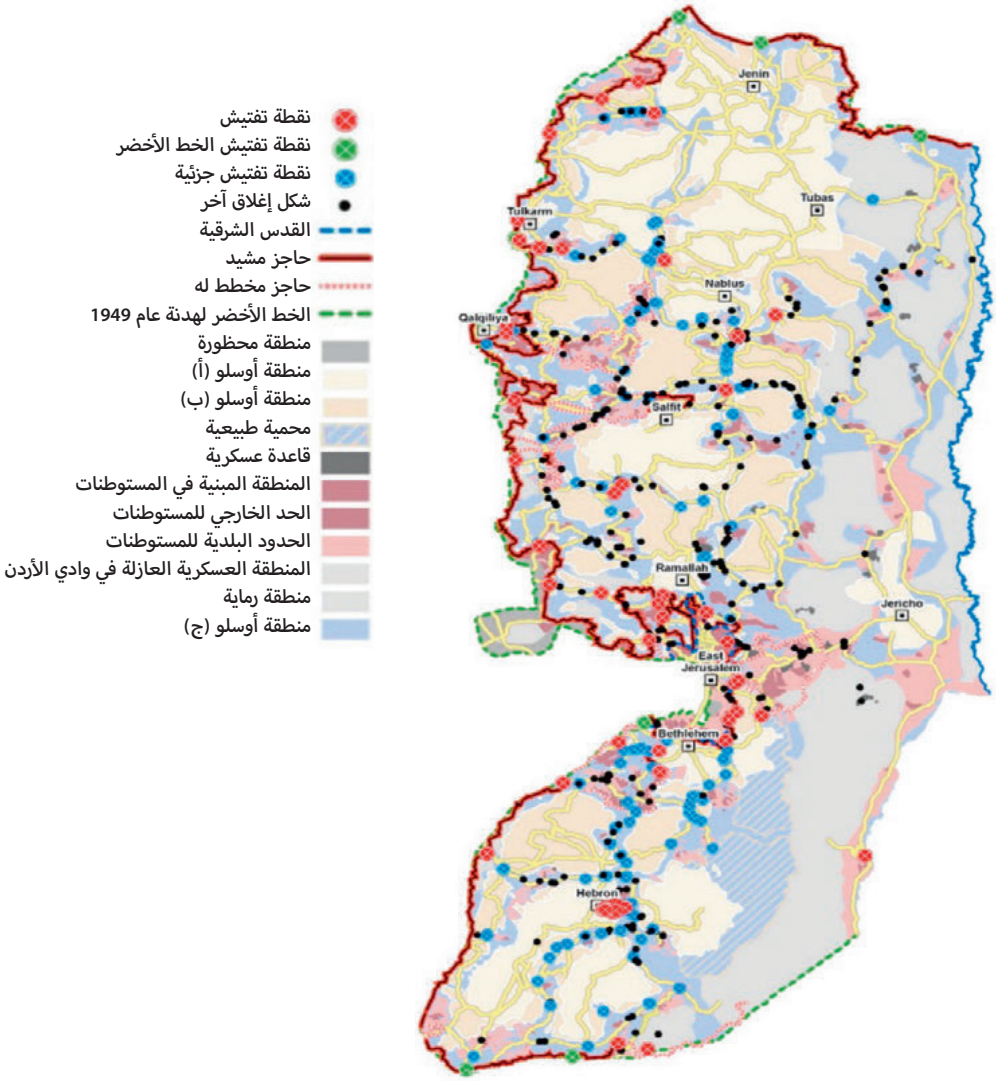

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

الشكل 3

الضفة الغربية: مسار الجدار الفاصل الإسرائيلي

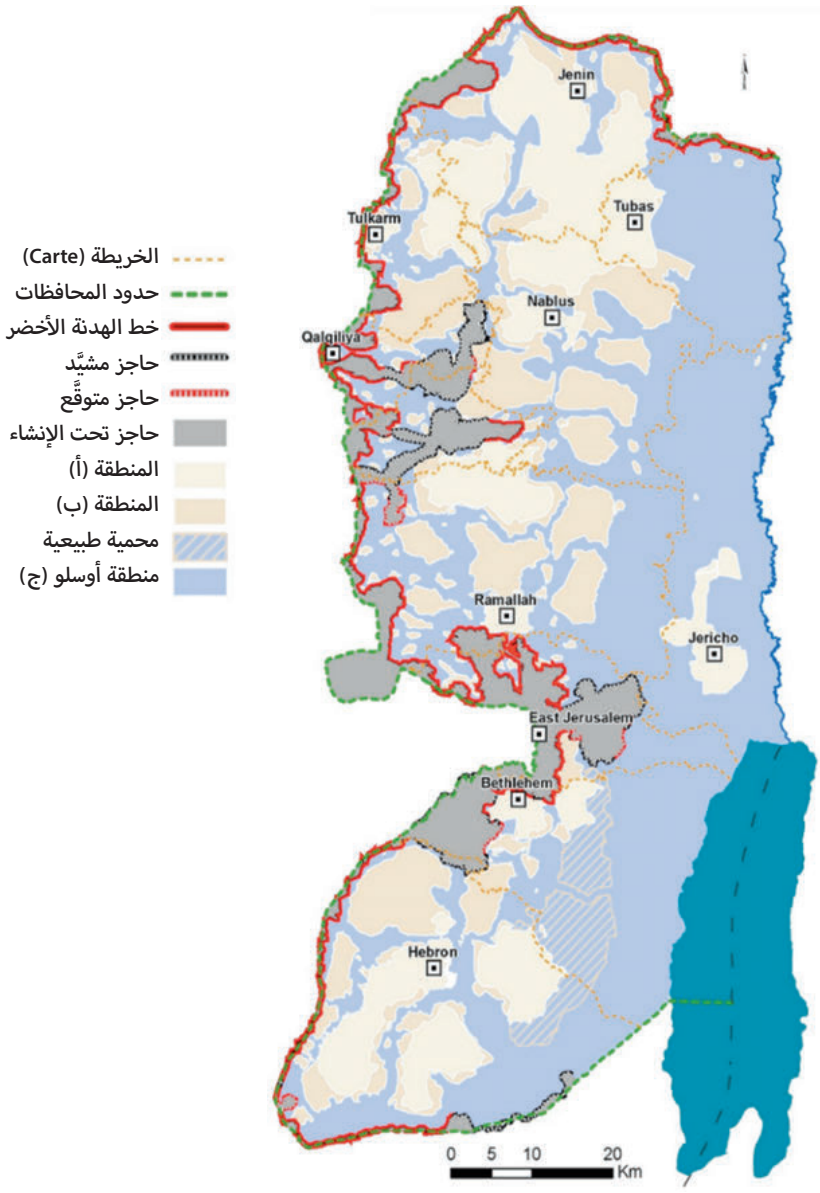

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ومع بداية الاحتلال في عام 1967، بدأت إسرائيل في إنشاء مستوطنات في المنطقة (ج) من الضفة الغربية (الشكل 4). وارتفع عدد السكان المستوطنين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، من 315 198 في عام 2000 إلى ما يقرب من 000 700 بحلول نهاية عام 2022[1]. وتُكبِّد هذه المستوطنات الشعب الفلسطيني تكلفة اقتصادية كبيرة، وتحرمه من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وترسخ الاحتلال، وتُجهض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين على نحو يكون له معنى. ويجري اختيار موقع المستوطنات بشكل استراتيجي بحيث تكون بالقرب من المناطق التي من المحتمل أن تصبح حدوداً في المستقبل. وجرى إنشاء المستوطنات بطرق تحتوي المجتمعات الفلسطينية وتعزلها بصورة فعالة. وبعض المستوطنات منتشر على طول نهر الأردن ويفصل الضفة الغربية عن الأردن، وبعضها منتشر على طول الخط الأخضر ويفصل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن إسرائيل، وبعضها يطوق المدن الفلسطينية الأكثر اكتظاظاً بالسكان، مثل نابلس والقدس الشرقية (Allegra and Maggor (أليغرا وماغور)، 2022). وتشير الأدلّة إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل استنزاف الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية، لصالحها وعلى حساب الشعب الفلسطيني (أليغرا وماغور، 2022).

الشكل 4

الضفة الغربية: المساحة المبنية في المستوطنات، 2020؛ وحدود البلديات، 2014

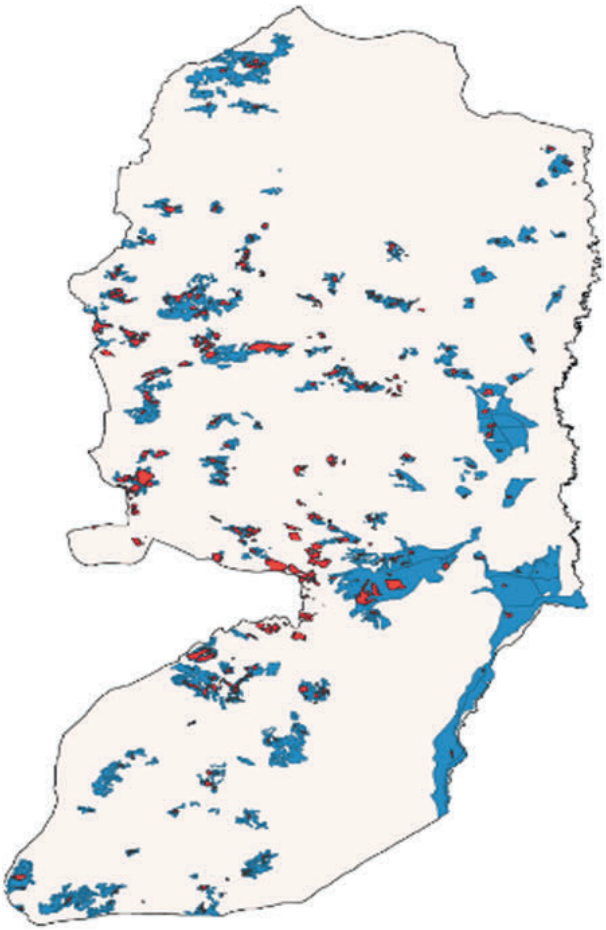

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ملاحظة - المنطقة المبنية: باللون الأحمر؛ وحدود البلديات: باللون الأزرق.

(1) انظر الرابط: hhttps://peacenow.org/il/en/settlements-watch/settlements-data/population
والرابط: https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem.

وبالتوازي مع التوسّع في المستوطنات، تفرض إسرائيل قيوداً إضافية على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة (ج)، علاوة على تلك المفروضة في المنطقتين (أ) و(ب) في الضفة الغربية. إذ لا يُسمح للفلسطينيين بالبناء في 99 في المائة من المنطقة (ج). فلبناء مبانٍ للسكن أو الاستثمار أو لتطوير البنية التحتية، مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء، يحتاج الفلسطينيون إلى الحصول على تراخيص من السلطات الإسرائيلية. بيد أنه من الصعب إلى أبعد حد الحصول على هذه التراخيص، وإذا جرى بناء مبنى بدون ترخيص، تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بهدمه على نفقة المالك. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للفلسطينيين الذين يعيشون في المحليات التي تقع جزئياً أو كلياً داخل المنطقة (ج) أسوأ من تلك الموجودة في المنطقتين (أ) و(ب).

وتشير بيانات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى أنه لم يُوافَق إلا على أقل من 1 في المائة من طلبات البناء الفلسطينية منذ عام 2016، وقد انخفض معدل الموافقة بدرجة أكبر في السنوات الأخيرة (الأونكتاد، 2023 أ). وهذا يجبر الفلسطينيين على البناء بدون تراخيص، لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ومع ذلك تصدر السلطات الإسرائيلية أوامر هدم لهذه المباني، كما أشار إلى ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلى مر السنين، ازدادت عمليات الهدم والاستيلاء على المباني الفلسطينية وازداد معها ما يترتب عليها من نزوح بشري. ولا تُعفى من عمليات الهدم المدارس وأنابيب المياه والمباني الإنسانية الممولة من مانحين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023). وكثيراً ما يضطر الملاك إلى هدم ممتلكاتهم على نفقتهم الخاصة لتجنب دفع تكاليف الهدم إذا قامت سلطة الاحتلال بالهدم، وهو ما قد يشمل غرامات إضافية. وتشير التقديرات إلى أنه في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، جرى في الفترة ما بين عامي 2009 و2021، تدمير 7400 مبنى يملكه فلسطينيون. وفي الآونة الأخيرة، تزايدت عمليات الهدم و"الهدم الذاتي" على السواء؛ وفي عام 2022، حدث أكبر عدد من عمليات هدم المباني الفلسطينية منذ أكثر من عقد من الزمن. فقد هدمت إسرائيل 953 مبنى، بما في ذلك صهاريج مياه ومخازن ومبانٍ زراعية وشركات ومبانٍ عامة؛ ونتيجة لهدم 193 مبنى سكنياً، جرى تشريد 1031 فلسطينياً، نصفهم (508) من القاصرين. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2023)، هُدم 144 مبنى في القدس الشرقية، بما في ذلك 74 مبنى هدمها أصحابها لتجنب فرض غرامات إضافية عليهم.

المنطقة (ج) ودواعي إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة

ما فتئت البلدان تستخدم السياسات القائمة على المكان، مثل المناطق الاقتصادية الخاصة، لأغراض شتى، بما في ذلك استهداف المناطق الأكثر فقراً وحرماناً من الناحية الاقتصادية من أجل تحقيق النمو والتنمية بها. والمناطق الاقتصادية الخاصة هي أداة سياساتية شائعة الاستخدام في معظم الاقتصادات النامية وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة من أجل تسريع التنمية. وهي مناطق محددة جغرافياً تهدف الحكومات إلى القيام فيها بتعزيز الاستثمار وتحقيق التحول الهيكلي وتسريع التنمية عن طريق توفير حوافز مالية وتنظيمية وحوافز أخرى وحقوق استخدام الأراضي ومزايا أخرى ودعم البنية التحتية. وعادةً ما تخضع المناطق الاقتصادية الخاصة لأنظمة اقتصادية مختلفة عن المناطق الأخرى داخل البلد نفسه (الأونكتاد، 2019 ب).

وحظيت المكاسب المستمدة من المناطق الاقتصادية الخاصة بالاهتمام في الكتابات المتخصصة؛ وهذه المكاسب، في ظل الظروف المناسبة، تشتمل على زيادة الدخل، وتعزيز الصادرات، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق فرص عمل، والنهوض بتنمية المناطق المستهدفة (البنك الدولي، 2015). وكثيراً ما يُستشهد بتجربة الصين كقصة نجاح تقدم دروساً مستفادة. فقد قامت الصين بتجربة المناطق الاقتصادية الخاصة في سبعينات القرن العشرين؛ وبعد مرور عقود، خلقت هذه المناطق ملايين فرص العمل وأسهمت بنسبة تبلغ نحو 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و46 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوطني، و60 في المائة من الصادرات (البنك الدولي، 2015). وكانت فوائد المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، هي وجملة أمور أخرى، موضع بحوث أجراها ألدر وآخرون (Alder et al.) (2013)، والأونكتاد (2023 ب)، ووانغ (Wang) (2013)، ووي (Wei) (1995). وتتناول هذه الأدبيات أيضاً التأثير الإيجابي للمناطق الاقتصادية الخاصة في بلدان مختلفة، مثل كمبوديا (بروسيفيتش (Brussevich)) (2020) والهند (أغاروال (Aggarwal)

(2007))؛ (كريشينزي (2012) (Crescenzi)). وتتناول الأدبيات كذلك بلداناً أخرى كما تتناول القنوات المختلفة التي تُسهم عن طريقها المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق النمو والتنمية.

ويبحث الأونكتاد (2019 ب) النمو الهائل للمناطق الاقتصادية الخاصة ويوثق أنه جرى تطوير أكثر من 1000 منطقة من هذه المناطق في جميع أنحاء العالم في الفترة 2014-2019. فبحلول عام 2019، كان يوجد نحو 5400 منطقة في 147 بلداً، مع وجود المزيد منها في طور الإعداد. وفي كثير من الحالات، مارست المناطق الاقتصادية الخاصة دوراً رئيسياً في التحول الهيكلي وأدت إلى تحقيق مشاركة أكبر في سلاسل القيمة العالمية.

وتُحدِث القيود المتعددة الطبقات في المنطقة (ج) تأثيراً سلبياً على التنمية الفلسطينية. ويؤدّي نصيب المنطقة (ج) في المحليات الفلسطينية بالضفة الغربية دوراً شبيهاً بدور المنطقة الاقتصادية الخاصة (السلبية) المعاكسة التي بدلاً من أن تشجع الاستثمار فإنها تقمعه وتمنع التنمية. ويشير الفحص السريع للمثبطات الناجمة عن القيود التي يفرضها الاحتلال في المنطقة (ج) إلى أن تصنيف جزء من محلية فلسطينية على أنه من المنطقة (ج) يؤدي إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة معاكسة يمتد تأثيرها السلبي إلى ما وراء حدود المنطقة. ويجري استكشاف تكلفة الرفاه لهذه المنطقة الاقتصادية الخاصة السلبية. وتُبحث في هذه الدراسة التكلفة من حيث الرفاه الناجمة عن المنطقة الاقتصادية الخاصة المعاكسة، وذلك عن طريق تقييم تأثير نصيب المنطقة (ج) على مجموع إنفاق الأسر المعيشية في المحليات الفلسطينية في الضفة الغربية. ولو كانت لدى المستثمرين الفلسطينيين إمكانية الوصول بدرجة أكبر إلى المنطقة (ج)، لأمكن أن يساعد ذلك في القضاء على الفقر وفي زيادة مجموع إنفاق الأُسَر المعيشية الفلسطينية زيادة كبيرة.

الفصل الثالث

البيانات:
التعريف والقياس

© ImagoPA/Shutterstock

البيانات الجغرافية

يقسم تعدادا عامي 2007 و2017 اللذان قام بهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الضفة الغربية إلى 523 محلية في 11 محافظة هي رام الله، وجنين، وطوباس، وطولكرم، ونابلس، وقلقيلية، وسلفيت، وأريحا، والقدس، وبيت لحم، والخليل. ويستثني التحليل المقدَّم هنا محافظة القدس نظراً إلى أنها تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، والبيانات عنها غير متاحة (تغطي المحافظة القدس الشرقية، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وباقي المحافظة الذي يضم المستوطنات الإسرائيلية فيها؛ وبالتالي، يتعذر على الفلسطينيين الوصول إلى أجزاء كثيرة من المحافظة). وجرى الحصول على جميع البيانات الجغرافية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في شكل نسق ملفات بيانات أشكال، بما في ذلك ما يتعلق بخرائط الضفة الغربية، والتقسيمات الإدارية للضفة الغربية إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج)، والحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية. وجرى الحصول على ملف الشكل الخاص بالحدود الإدارية للمحليات الفلسطينية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017. وجرى المواءمة بين المحليات في سَنتي التعداد السكاني (2007 و2017) بناءً على المعلومات المقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وهكذا، يغطي التحليل 457 محلية في المحافظات العشر المتبقية، باستثناء القدس ومحلياتها (الجدول 1). والنصيب المتوسط للمنطقة (ج) لكل محلية هو 52 في المائة (يَظهر التوزيع في الشكل 5). أما النصيب المتوسط للمنطقتين (أ) و(ب) لكل منطقة محلية في الضفة الغربية فهو 26 و20 في المائة على التوالي. كما أن بعض المحليات تقع بالكامل في نطاق المناطق (أ) أو (ب) أو (ج). وبالإضافة إلى ذلك، فإن النصيب المتوسط لمنطقة المحليات الفلسطينية الواقعة داخل الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية يبلغ 7,5 في المائة، ولكنها تتفاوت بشكل كبير، من صفر إلى 93,5 في المائة[2].

تشكّل المنطقة (ج) 52 في المائة من المحليات، ما يؤثر بشدة على إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية

الجدول 1

إحصاءات موجزة للخصائص الجغرافية لمحليات الضفة الغربية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	الحد الأدنى	الحد الأقصى
مساحة المحلية (كم2)	114,0	216,0	61,3	0,3	2 140,0
نصيب منطقة المحلية في المنطقة (أ)	0,209	0,343	0,000	0,000	1,000
نصيب منطقة المحلية في المنطقة (ب)	0,259	0,298	0,145	0,000	1,000
نصيب منطقة المحلية في المنطقة (ج)	0,517	0,366	0,555	0,000	1,000
نصيب المستوطنات الإسرائيلية في المحلية	0,075	0,141	0,000	0,000	0,935
حجم العينة: **475**					

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتعدادات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: لا تشمل البيانات القدس ومحلياتها.

(2) قسّم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الضفة الغربية إلى محليات لأسباب إحصائية. والمحلية هي أصغر وحدة إحصائية جغرافية في التعداد السكاني. وهو لا يأخذ في الاعتبار المستوطنات الإسرائيلية المبنية على الأراضي الفلسطينية. وهكذا، فإن بعض المحليات تقع ضمن الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية، ولكنها تبقى أراضٍ فلسطينية استولت عليها السلطة القائمة بالاحتلال.

الشكل 5

نصيب منطقة المحلية في المنطقة (ج)

(بالنسبة المئوية)

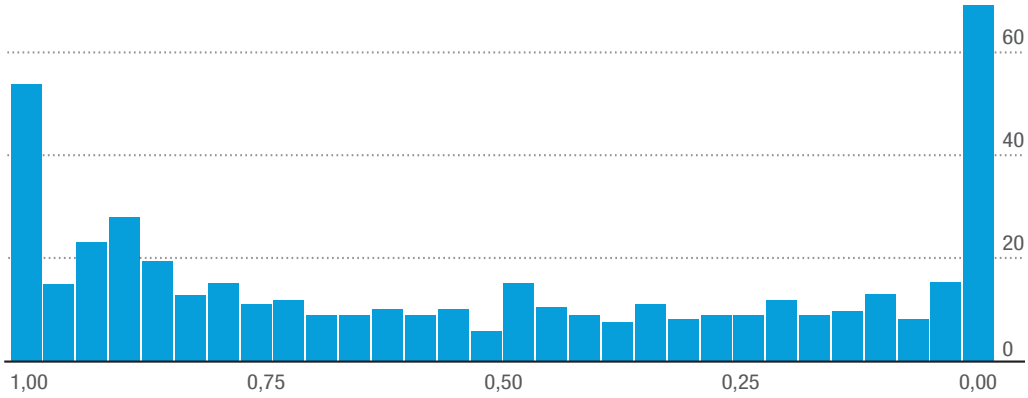

الشكل البياني (غرافيك)

المصدر: الأونكتاد.

تقدير مجموع إنفاق الأسر المعيشية على مستوى المحليات

يجري تقدير مجموع إنفاق الأسر المعيشية بحسب المحلية عن طريق استخدام طريقة أفضل تنبؤ تجريبي، والتي تنطوي على خطوتين في تقدير عدد الفقراء (على النحو المستخدم في الأونكتاد، 2021). فأولاً، تُستخدم البيانات المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية لتقدير معادلات الانحدار الإحصائي لنصيب مكافئ كل شخص بالغ من نفقات الأسر المعيشية وخصائص الأسر المعيشية التي يمكن ملاحظتها. ثانياً، يجري الجمع بين المعامِلات المقدَّرة المتحصَّل عليها من الانحدارات من ناحية وبيانات التعداد السكاني (التي تغطي عدداً أكبر من الأسر المعيشية) من الناحية الأخرى لاستنباط نصيب مكافئ كل شخص بالغ من نفقات الأسر المعيشية. ولكي يتسنى تقدير العلاقة الإحصائية التي تربط نصيب مكافئ كل شخص بالغ من نفقات الأسر المعيشية بخصائص الأسر المعيشية، يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة في كل من بيانات الاستقصاء (المسح) وبيانات التعداد السكاني التي تشكل أساس التقدير (انظر المرفقين الأول والثاني).

وكما هو معتاد في جميع الدول تقريباً، لا تتضمن بيانات التعدادات السكانية الفلسطينية معلومات عن استهلاك الأسرة المعيشية أو الفرد أو نفقاتهما أو دخلهما. بيد أن استقصاءي الإنفاق والاستهلاك الفلسطينيين لعامي 2011 و2017 والتعدادين السكانيّين لعامي 2007 و2017 تجمع بيانات عن مجموعة واسعة نسبياً من المتغيرات المشتركة، بما في ذلك الموقع، سواء كان حضرياً أو ريفياً أو مخيماً للاجئين؛ وخصائص رب الأُسرة المعيشية، مثل المستوى التعليمي وحالة التوظيف؛ وقطاع التوظيف؛ والخصائص الديموغرافية للأُسرة المعيشية؛ والحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه؛ وخصائص مسكن الأسرة المعيشية؛ والأصول المنزلية.

وتستند تقديرات الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ إلى نتائج الانحدار (انظر المرفق الثالث). وما للانحدارات المرجَّحة للإنفاق اللوغاريتمي لمكافئ كل شخص بالغ (بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015) من نتائج على مجموعة المتغيرات القياسية المتغيرة هي نتائج تتفاعل مع المتغيرات الصورية الإقليمية لكل من غزة والضفة الغربية من أجل الحصول على تقديرات إقليمية أفضل. ويؤدي إدراج جميع بيانات التعدادات السكانية إلى تحسين كفاءة التقديرات الإقليمية، نظراً إلى أن الحجم الأكبر للعينة يحسِّن الدقة ويقلل من معدّل الخطأ[3].

ولكي تُزاد إلى أقصى حد إمكانية المقارنة بين مقاييس الإنفاق التركيبية التي بُنيت باستخدام بيانات التعداد السكاني والمعامِلات المقدَّرة، يجري الإبقاء في

(3) المنهجية المستخدمة هي تلك الواردة في Elbers et al ("إلبيرز" وآخرون)، 3002، وMolina et al ("مولينا" وآخرون)، 5102 (انظر المرفقين الأول والثاني).

الانحدارات لعامي 2011 و2017 على مجموعة مشتركة من المتغيرات المشتركة على امتداد استقصاءيّ العينة[4].

ويوضح الشكلان 6 و7 الإنفاق المتوسط التقديري لمكافئ كل شخص بالغ ومعدلات الفقر بحسب المحلية. ويُظهر الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ بشكل عام حدوث زيادة بين عامي 2011 و2017. والتوزيع المكاني للإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ لا يتغير كثيراً بشكل عام؛ بل يُظهر هذا التوزيع التلاقي، حيث يكون النمو أعلى في المناطق ذات الإنفاق الأدنى في البداية لمكافئ كل شخص بالغ في عام 2011. وفيما بين عامي 2011 و2017، ظلّ التوزيع المكاني للفقر مستقراً، إذ ظلّ الشرق والجنوب أكثر فقراً من باقي الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفقر المناطق في الضفة الغربية هي تلك التي تقع كلياً أو جزئياً في المنطقة (ج)، أي في جميع أنحاء غور الأردن والجنوب.

الشكل 6

المستوى والنمو المقدَّران للإنفاق الشهري المتوسط لمكافئ كل شخص بالغ بحسب المحلية

(بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015)

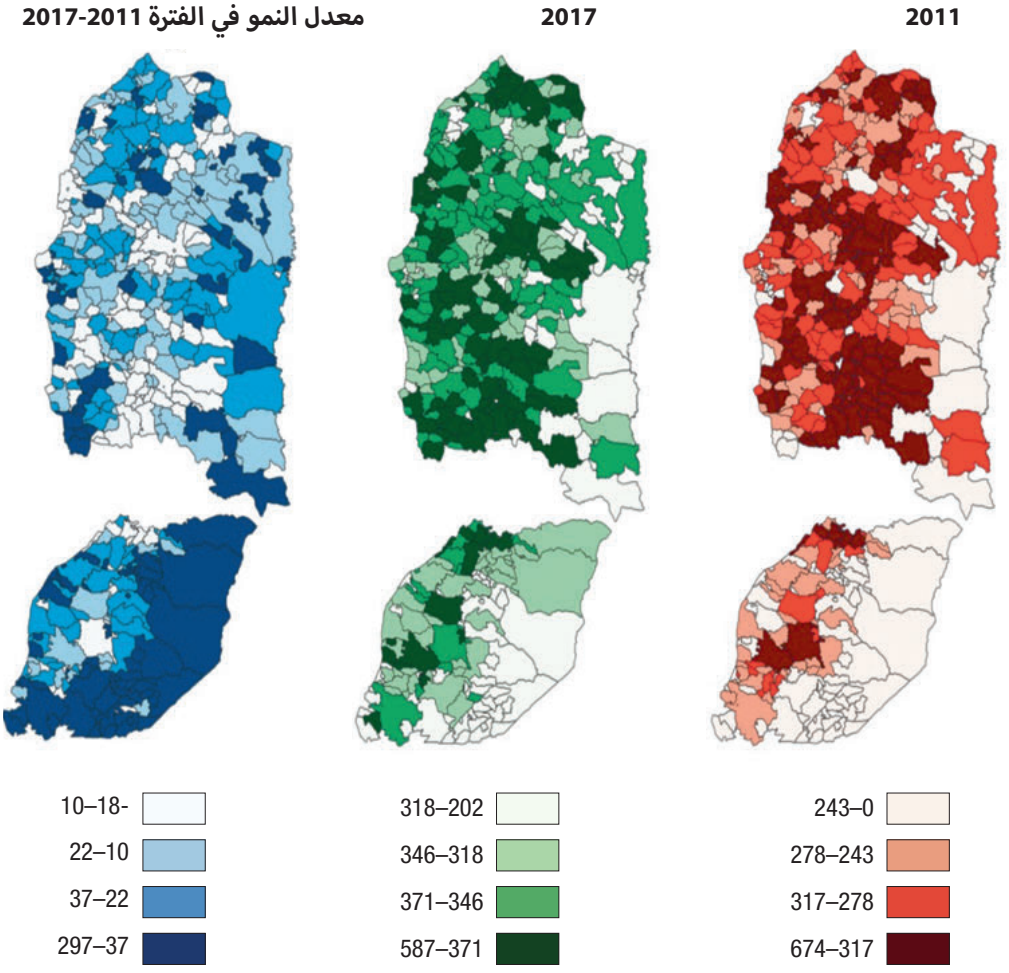

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: نُصنَّف القيمة الإيضاحية بحسب الشريحة الرُّبيعية.

(4) تختلف هذه التقديرات عن التقديرات الواردة في الأونكتاد، 0202، والأونكتاد، 1202، من ثلاث نواح، هي: أولاً، تستخدم الدراسات السابقة عينة من التعدادات (نحو 02 في المائة) بينما تستخدم الدراسة الحالية التعداد بأكمله. ثانياً، جرى في الدراسات السابقة إدراج القدس، بينما لم يجر إدراجها في الدراسة الحالية. ثالثاً، في هذه الدراسة، يجري ترجيح الانحدار، أي أن هذه الدراسة تتضمن وزن الأسرة المعيشية (عكس احتمالية اختيار الأسرة المعيشية). وتُستخدم هذه الأوزان لتصحيح أو تعديل عوامل توسيع خط الأساس في الانحدار.

الشكل 7

معدل الفقر ونموه المقدَّران، بحسب المحلية، 2011-2017

(بالنسبة المئوية)

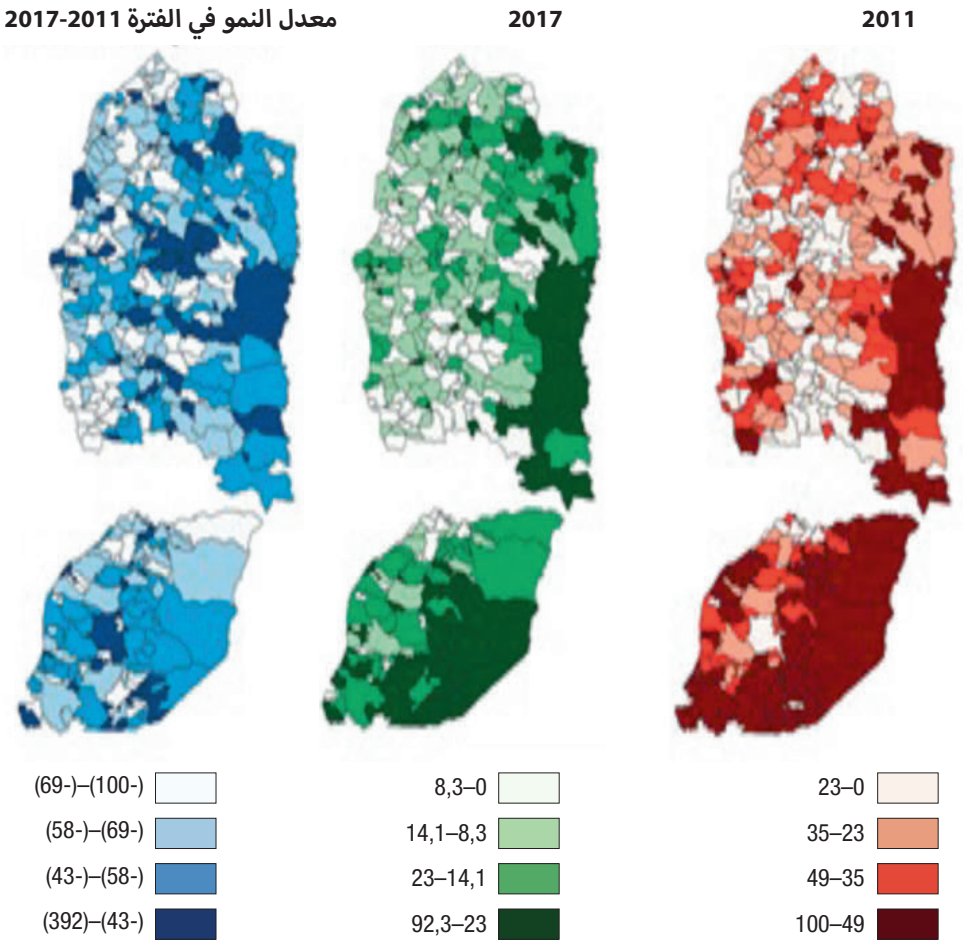

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: تُصنَّف القيمة الإيضاحية بحسب الشريحة الرُّبيعية.

ومجموع الإنفاق المقدَّر على مستوى المحلية غير متجانس، كما هو موضح في المدرج التكراري البياني (الهيستوغرام) باستخدام مقياس لوغاريتمي (الشكل 8). وفي عام 2011، بلغ متوسط مجموع إنفاق المحليات 9,9 ملايين دولار، وبلغ الوسيط 4,1 ملايين دولار. وفي عام 2017، كان المتوسط 15,5 مليون دولار والوسيط 6,4 ملايين دولار. ويشير الانحرافان المعياريان الكبيران البالغان 30,0 مليون دولار و42,4 مليون دولار على التوالي إلى وجود تفاوت كبير. وكما هو مبين في الشكل، انتقل التوزيع إلى اليمين بين عامي 2011 و2017، ما يعكس قدراً ضئيلاً من النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث ارتفع مجموع الإنفاق من 4,54 مليارات دولار في عام 2011 إلى 7,11 مليارات دولار في عام 2017.

الشكل 8

الضفة الغربية: مجموع الإنفاق حسب المحلية، 2011 و2017

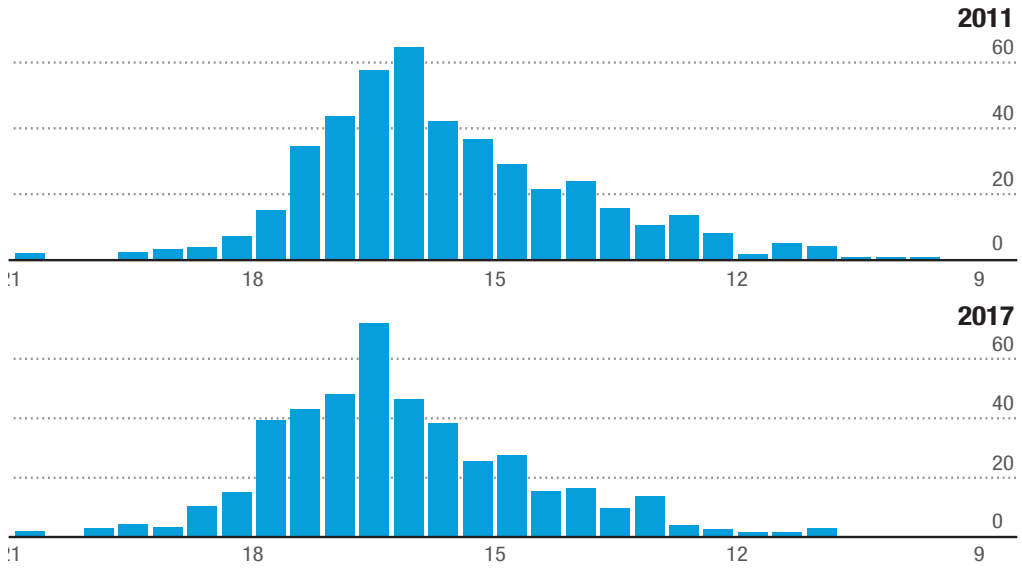

المصدر: الأونكتاد.

ومن حيث القيمة الحقيقية، ارتفع متوسط الإنفاق المقدَّر على مستوى المحليات لمكافئ كل شخص بالغ بنسبة 28 في المائة فيما بين عامي 2011 و2017 (الجدول 2). بيد أنه بالنظر إلى النمو السكاني، ارتفع متوسط الإنفاق على مستوى المحليات بنسبة 54 في المائة، من 277 دولاراً في عام 2011 إلى 345 دولاراً في عام 2017. كما ارتفع المتوسط السنوي للمعان الليلي للمحليات خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية بنسبة 28 في المائة فيما بين عامي 2011 و2017.

الجدول 2

إحصاءات موجزة عن اللمعان الليلي في الضفة الغربية ومقاييس الإنفاق المقدَّرة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الفريق (Panel، 2011)					
الإنفاق المتوسط لمكافئ كل شخص بالغ (بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015)	277	72	279	73	674
مجموع الإنفاق السنوي على مستوى المحليات للأسر المعيشية (بآلاف الدولارات ذات القيمة الثابتة لعام 2015)	9 940	30 100	4 167	4	404 000
اللمعان الليلي السنوي المتوسط للمحليات خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية ($nWcm^{-2}\ sr^{-1}$)	5,8	8,5	3,1	0,0	67,8
الفريق (Panel، 2017)					
الإنفاق المتوسط لمكافئ كل شخص بالغ (بآلاف الدولارات ذات القيمة الثابتة للدولار لعام 2015)	345	51	346	202	587
مجموع الإنفاق السنوي على مستوى المحليات للأسر المعيشية (بآلاف الدولارات ذات القيمة الثابتة لعام 2015)	15 300	42 100	6 381	6	563 000
اللمعان الليلي السنوي المتوسط للمحليات خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية ($nWcm^{-2}\ sr^{-1}$)	7,8	9,2	4,9	0,2	71,9
حجم العينة: **475**					

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبيانات اللمعان الليلي للرخام الأسود المستمدة من الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء بالولايات المتحدة.

ملاحظة: جرى استبعاد بيانات اللمعان الليلي من المستوطنات في المنطقة (ج) ومن القدس الشرقية (انظر المرفق الرابع).

الفصل الرابع

تكلفة الرفاه المترتبة على تجزئة الضفة الغربية المحتلة

تـشكل المنطقـة (ج) أكثـر مـن 60 في المائـة من مجموع مسـاحة الضفـة الغربية، وهي الجـزء الوحيـد المتواصـل مـن الضفـة الغربية وتـضم أخصـب الأراضي وأكثـر المـوارد الطبيعية قيمـة. ويفـرض الاحـتلال قيـوداً كبيـرة علـى النشـاط الاقتصـادي الفلسـطيني فـي المنطقتيـن (أ) و(ب)، إلا أن القيـود المفروضـة فـي المنطقـة (ج) أكثـر صرامـة. وتثبـط هـذه القيـود الاسـتثمار الفلسـطيني، وتخنـق الاقتصـاد وتقوّض رفاه الأسـر. ويؤدي التوسـع المسـتمر في المسـتوطنات إلـى حرمـان الفلسـطينيين مـن معـظم أراضـي المنطقـة (ج) ومواردهـا الطبيعيـة وإمكاناتهـا الاقتصاديـة، ما يـؤدّي بالتالـي إلـى خسـائر اجتماعيـة - اقتصادية كبيـرة.

وتُعرَض في هذا الفصل تقديرات لجزء من التكلفة الاقتصادية المترتبة على الاحتلال في المنطقة (ج) من حيث رفاه الأُسرة المعيشية المفقود. ومن الأهمية البالغة ملاحظة أن التكلفة المقدَّرة جزئية ولا تشمل تكلفة القيود المفروضة في المنطقتين (أ) و(ب)، والتي يُفترض أنها ستستمر بعد تعديل افتراضي للقيود في المنطقة (ج) لكي تشبه القيود في المفروضة في المنطقتين (أ) و(ب). ويقدِّر هذا البحث التأثير السلبي لنصيب المنطقة (ج) في المحليات الفلسطينية على رفاه الأسر المعيشية، باستخدام مستوى الإنفاق كبديل. وتُقاس التكلفة، مقدَّرة بالنسبة المئوية وبالقيمة الدولارية، باستخدام سيناريو افتراضي معاكس يعكس التأثير السلبي لنصيب المنطقة (ج) في المحليات الفلسطينية على مجموع إنفاق الأسر المعيشية. ولا تأخذ التكلفة المقدَّرة في الحسبان قنوات عديدة أخرى غير الإنفاق، يقوِّض عن طريقها الاحتلال بدرجة كبيرة الرفاه العام للشعب الفلسطيني.

المنطقة (ج) كمنطقة اقتصادية معاكسة

يحبط الاحتلال الاستثمار في المنطقة (ج) والمناطق المجاورة لها، وهكذا تؤدّي المنطقة (ج) دوراً شبيهاً لدور المنطقة الاقتصادية المعاكسة. ويبحث هذا الفرع العلاقة بين نصيب المنطقة (ج) في المحلية ومجموع إنفاق الأسر المعيشية في المحلية. وجرى استحداث نموذج اقتصادي قياسي باستخدام ما يلي: مجموع الإنفاق حسب المحلية كدالة لفترة وهمية (1 لعام 2017 وصفر لغير ذلك)، بغية احتساب النمو في مجموع الإنفاق والسكان؛ وتسع تمثيلات وهمية للمحافظات (رام الله هي التمثيل الوهمي المستثنى)، بغية مراعاة الخصائص غير الملاحَظة للمحافظات، مع اعتبار رام الله هي المعيار المرجعي؛ ولوغاريتم مساحة المحلية. والنتائج المتوصّلً إليها، كما هي معروضة في العمود 1 من الجدول 3، تُظهر التقديرات المقابلة، حيث يُعبَّر عن مجموع إنفاق المحلية في شكل لوغاريتمي، وتُجمَّع الأخطاء المعيارية على مستوى المحافظة، لمراعاة الصدمات المشتركة التي تؤثر على المحليات داخل محافظة معينة. وحتى هذه المواصفات المجردة تمثل 31,5 في المائة من تباين متغير الاستجابة.

وفي العمود 2، فمن أجل تحديد جزء كبير من التباين المتبقي بسبب تقديرات مجموع الإنفاق لمساحات صغيرة، يُضاف لوغاريتم متوسط لمعان المحلية (خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية). ويقترب التقدير النُّقطي للمرونة من 1، ما يشير إلى أن زيادة بنسبة 1 في المائة في متوسط اللمعان ترتبط، مع ثبات العوامل الأخرى، بزيادة قدرها 1 في المائة في الإنفاق الفلسطيني. وفي هذا التحديد، ترتفع نسبة R2 إلى 0,595، ما يشير إلى وجود صلة قوية بين اللمعان والإنفاق.

ويضيف العمود 3 نصيب المنطقة (ج) (الذي يتراوح بين صفر و1) في منطقة المحلية. ويحدد العمود المكاسب المحتملة غير المتحققة من نقل المنطقة (ج) إلى سيطرة فلسطينية أكبر. ويمكن تقدير هذه المكاسب عن طريق ملاحظة التباين الكبير في نصيب المحليات الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الفعلية (المنطقتان (أ) و(ب)) والعدد الكبير من المحليات الواقعة عند كل طرف. ومع ذلك، فإن هذا النصيب غير متغير زمنياً، ولذلك لا يمكن، من منظور إحصائي، استغلال التباين داخل المحليات لتحديد تأثيرها، إذ لا يوجد أي تأثير. أما التقدير النُّقطي الدقيق المرتبط بنصيب المنطقة (ج) في المنطقة المحلية فيرد في العمود 3. ويعني هذا

يمكن أن تؤدي إعادة تصنيف أراضي المنطقة (ج) إلى زيادة إنفاق الأُسَر المعيشية بنسبة تصل إلى 200 في المائة

الرقم (-1,466) أنه إذا حدث في حالة محلية افتراضية تقع حالياً بالكامل داخل المنطقة (ج) أن أُعيد تصنيفها لتُنقَل بالكامل إلى المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)، فإن مجموع إنفاقها سيزداد بنسبة 146,6 في المائة. ويرد تمثيل بياني لهذه العلاقة في الشكل 9، حيث يمثل الخط المستقيم العلاقة بين نصيب المنطقة (ج) في المحلية ولوغاريتم مجموع الإنفاق في المحلية، مع التحكم في المتغيرات المشتركة الأخرى.

وفي العمود 4، يُسمح لأثر نصيب المنطقة (ج) في المحلية بأن يتغيّر بحسب المحافظة. وتختلف المعامِلات، من -1,066 لجنين إلى -2,084 لأريحا، مع وجود رام الله (-1,426) قريبة من المتوسط في الضفة الغربية. وتشير نتائج التقدير إلى أن معظم الاختلافات هي ذات دلالة إحصائية عند مستويات الثقة المعتادة. أما التباين الملحوظ في الأثر الهامشي على مجموع الإنفاق فيوضَّح في الشكل 10، الذي يرسم بنُقط العلاقات الخطية الخاصة بالمحافظات.

ويؤثر نصيب المنطقة (ج) في أي محلية تأثيراً سلبياً على رفاه الأُسَر المعيشية الفلسطينية عن طريق عدة قنوات، وهي أنها تُقيِّد لديهم سُبل العيش، والتنمية، والاستثمار، والبناء، والوصول إلى الأراضي والمياه والخدمات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

الجدول 3
نتائج الانحدار: مجموع الإنفاق المقدَّر اللوغاريتمي حسب المحلية

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	(1)	(2)	(3)	(4)
الاعتراض	6,435***	0,213	0,486	0,375
	(1,692)	(1,256)	(0,785)	(0,841)
التمثيل الوهمي لعام 2017	0,548***	0,096*	0,111*	0,118*
	(0,059)	(0,052)	(0,059)	(0,061)
جنين	-0,456***	0,483***	0,300***	0,145**
	(0,034)	(0,091)	(0,057)	(0,062)
طوباس	-1,960***	-0,566***	-0,504***	-0,467***
	(0,021)	(0,131)	(0,086)	(0,050)
طولكرم	0,020	0,313***	0,273***	-0,050
	(0,029)	(0,034)	(0,021)	(0,047)
نابلس	-0,199***	0,313***	0,117***	0,143***
	(0,004)	(0,048)	(0,031)	(0,040)
قلقيلية	-0,698***	-0,804***	-0,395***	-0,009
	(0,070)	(0,046)	(0,040)	(0,065)
سلفيت	-0,267***	-0,522***	-0,263***	-0,281***
	(0,019)	(0,027)	(0,028)	(0,066)
أريحا	-1,186***	-0,716***	-0,504***	-0,061
	(0,102)	(0,079)	(0,062)	(0,066)
بيت لحم	0,083	-0,117**	0,008	0,137**
	(0,068)	(0,048)	(0,029)	(0,058)
الخليل	-0,711***	0,090	0,020	0,299***
	(0,003)	(0,075)	(0,047)	(0,038)
منطقة المحلية لوغاريتمياً	0,593***	0,809***	0,845***	0,853***
	(0,103)	(0,071)	(0,044)	(0,051)
اللمعان الليلي اللوغاريتمي خارج المستوطنات		1,177***	1,138***	1,120***
		(0,110)	(0,070)	(0,070)

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	(1)	(2)	(3)	(4)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية			-1,466***	
			(0,134)	
نصيب المنطقة (ج) في المحلية (ج) × جنين				-1,066***
				(0,041)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية (ج) x طوباس				-1,531***
				(0,075)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x طولكرم				-0,779***
				(0,037)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x نابلس				-1,500***
				(0,020)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x قلقيلية				-1,919***
				(0,078)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x سلفيت				-1,408***
				(0,109)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x رام الله				-1,426***
				(0,084)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x أريحا				-2,084***
				(0,173)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x بيت لحم				-1,631***
				(0,095)
نصيب المنطقة (ج) في المحلية x الخليل				-2,008***
				(0,044)
R^2	0,323	0,601	0,693	0,699
R^2 المعدَّل	0,315	0,595	0,689	0,691
حجم العينة	914	914	914	914

* $p < 0.1$

** $p < 0.05$

*** $p < 0.01$

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: الأخطاء المعيارية مجمَّعة على مستوى المحافظة وموضَّحة بين قوسين (457 محلية، 10 محافظات)؛ وجرى تغطية عامين اثنين (2011 و2017).

الاختصار: R2، نسبة التباين للمتغير التابع الذي يفسره المتغير المستقل.

وبالنظر إلى مخططات التشتت غير المتجانسة نسبياً للملاحظات الموضحة في الشكل 9، تنتقل العملية بعد ذلك إلى تقدير شبه مَعْلمي، حيث آثار منطقة المحلية واللمعان خارج المستوطنات ونصيب المحلية في المنطقة (ج) هي عوامل لا تُقيَّد لتكون خطية ويُسمح لها بالتباين حسب المحافظة. ويُجرى التقدير باستخدام نموذج إضافي مُعمَّم قياسي مع شروط مرنة يجري تقديرها باستخدام خطوط انحدار الشرائح المعاقَبة. وتُعرَض في الشكلين 10 و11 التقديرات شبه المَعْلمية المرتبطة بنصيب المحلية غير الموجودة في المنطقتين (أ) و(ب). وكما هو متوقع، فإن تجنب الخطية يكشف عن قدر أكبر من عدم التجانس وعدم الاطراد، أي أنه في معظم المحافظات توجد نطاقات لمتغير النصيب لا تكون العلاقة فيها تناقصية، وفي المحافظات ذات العدد الصغير نسبياً من المحليات (مثل أريحا وطوباس)، يتغير الأثر الهامشي (أي الميل) مرتين على الأقل في إشارته. بيد أنه توجد سمة مشتركة بين جميع المحافظات تقريباً

هـي أن الآثـار الهامشـية (أي المنحـدرات) تكـون كبيـرة بـشكل خـاص (مـن حيـث القيمـة المطلقة) عندمـا يكون نصيـب المحليـة فـي المنطقة (أ) أو المنطقـة (ب) قريباً من واحـد.

الشكل 9

الضفة الغربية: العلاقة بين نصيب المنطقة (ج) في المحلية ولوغاريتم مجموع الإنفاق المقدَّر في المحلية

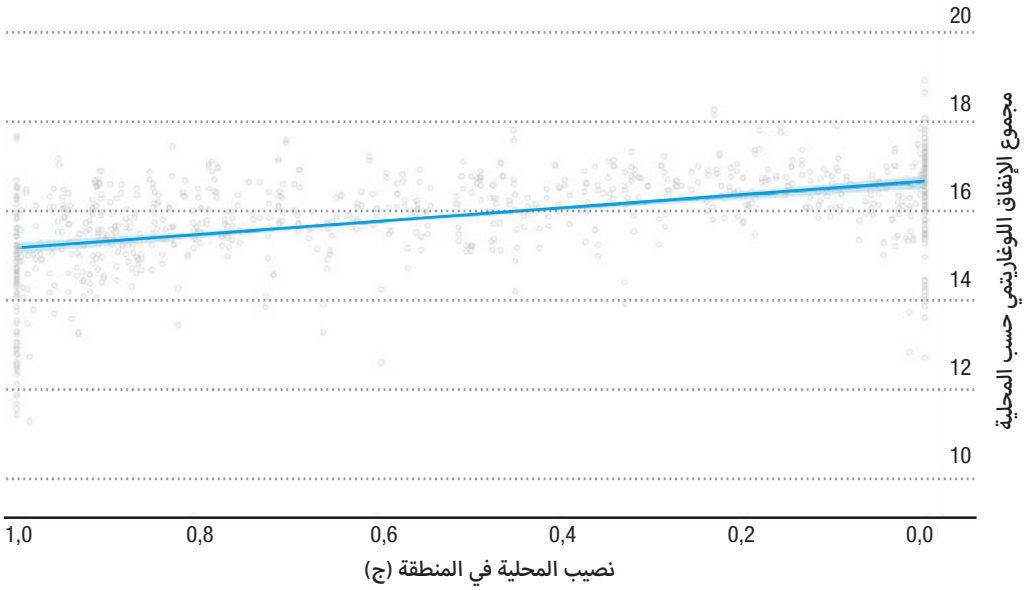

المصدر: الأونكتاد.

الشكل 10

الضفة الغربية: العلاقة بين نصيب المنطقة (ج) في محلية ما ولوغاريتم مجموع الإنفاق المقدَّر في المحلية، حسب المحافظة

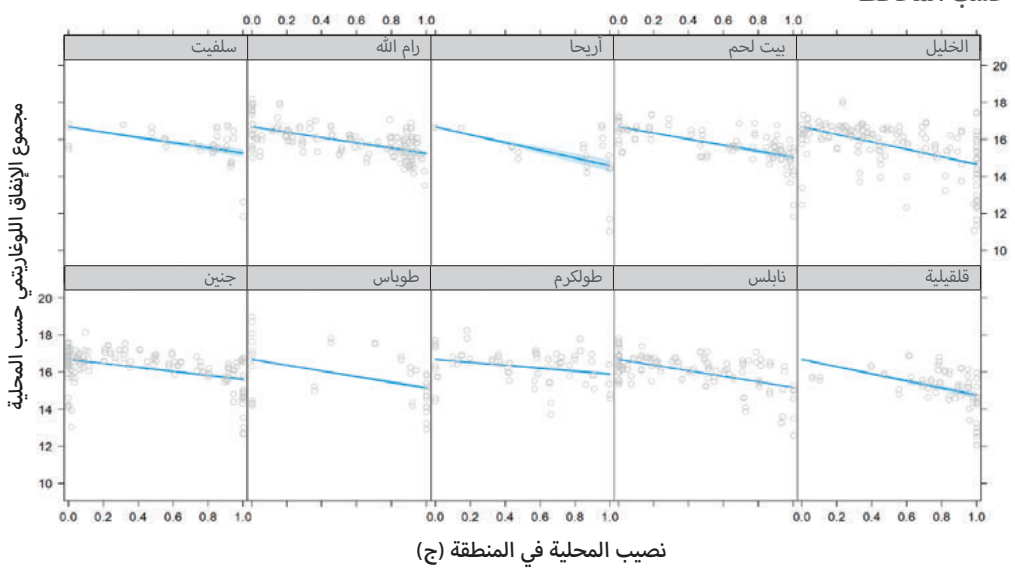

المصدر: الأونكتاد.

الشكل 11

الضفة الغربية: التقديرات شبه المَعْلمية المرتبطة بنصيب المحلية في المنطقة (ج)، حسب المحافظة

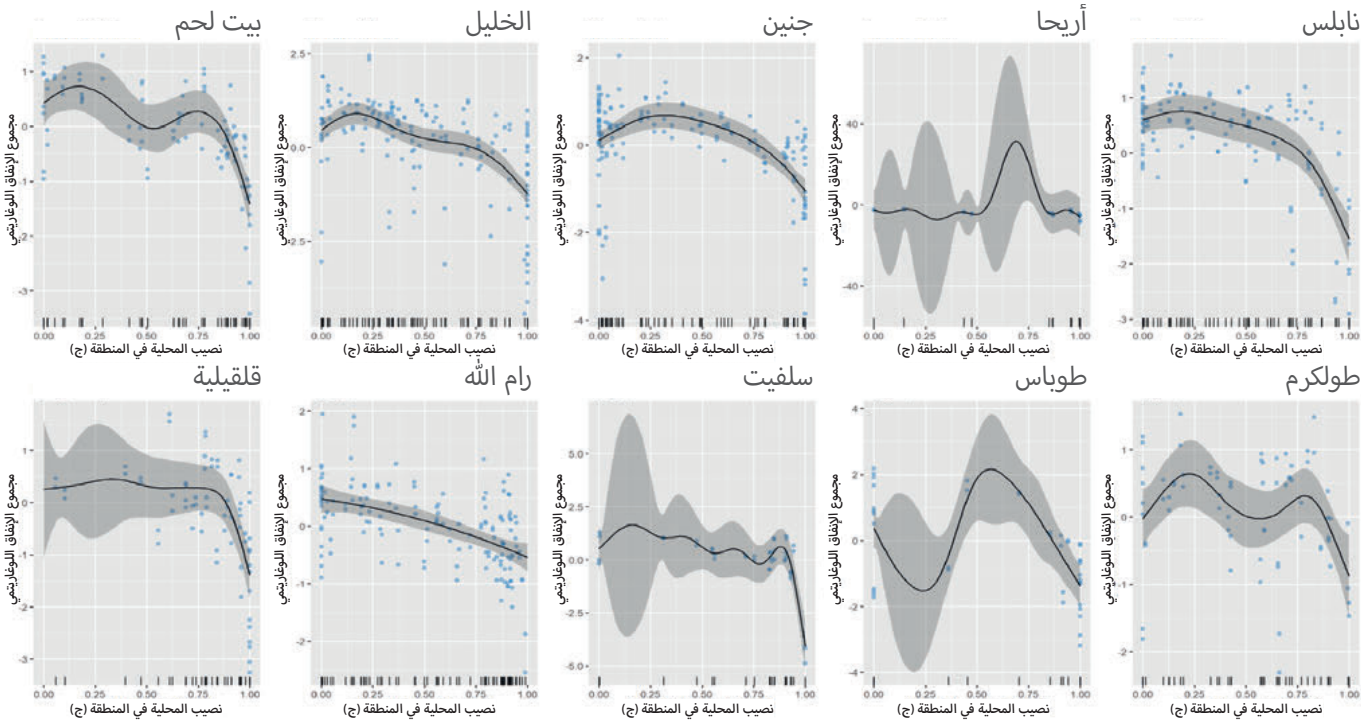

المصدر: الأونكتاد.

تكلفة الرفاه المترتبة على الاحتلال

استُحدث تمرين معاكس للواقع، ينطوي على استخدام التقديرات لحساب المكاسب في مجموع الإنفاق، بالقيمة النسبية والقيمة المطلقة، التي ستعود على محليات الضفة الغربية إذا ما أعيد تصنيف مجموع الأراضي لتكون تحت مُسمّى المنطقة (أ) أو المنطقة (ب).

المكاسب النسبية

والتحويل اللوغاريتمي للمتغير التابع في النتائج الخطية المعروضة في الشكل 12 والجدول 3 يجعل النتائج مناسبة لحساب المكاسب، بالنسبة المئوية، التي تتحقق عن طريق تصنيف جميع الأراضي في المحلية لتصبح ضمن المنطقة (أ) أو المنطقة (ب). وذلك لأن استخدام لوغاريتم مجموع الإنفاق كمتغير استجابة يعني أن المتوسط الشرطي الذي يجري تقديره تتيحه تعرضه المعادلة E(log(y)) = Xb، حيث يمثل y مجموع الإنفاق، وX مصفوفة المتغيرات المشتركة، وb يمثل المعامِلات المقابِلة. وعلى سبيل المثال، فبخصوص النموذج الخطي البسيط المعروض في العمود 3 من الجدول 3، تُحسَب أولاً القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة. ثم يُحدَّد متغير "نصيب المنطقة ج في المحلية" بـ صفر من أجل إعادة حساب المتغير المقابل المتعلق بالاستجابة المتوقعة. ويُعبَّر عن كلا التنبؤين لكل محلية بالقيمة اللوغاريتمية، وعندما نطرح الأول من الثاني نحصل على الزيادة، بالنسبة المئوية، في مجموع الإنفاق لكل محلية. وبخصوص العمودين 3 و4 في الجدول 3، ستكون المكاسب المتحققة إيجابية بالضرورة، نظراً إلى أن الآثار الهامشية لمتغير النصيب هي جميعها سلبية. بيد أنه بخصوص النتائج شبه المَعْلمية المعروضة أعلاه، فإن هذا ليس هو الحال بالضرورة، نظراً إلى الطبيعة غير المطردة للتقديرات.

وكما هو متوقع، فإن المكاسب بالنسبة المئوية هي جميعها إيجابية في حالة التوصيف الخطي، في حين أن بعض المحليات تشهد مكاسب سلبية

عند تطبيق المواصفات شبه المَعْلمية (الشكل 12). وبخصوص التوصيف الخطي، فمع وجود أثر هامشي ثابت في العمود 3 من الجدول 3، تتراوح المكاسب السنوية في عام 2017 بين صفر و150 في المائة، بمتوسط مكاسب يبلغ 77 في المائة، في حين أنه في حالة التوصيف الخطي، حيث تكون الآثار الهامشية ثابتة داخل المحافظات، تتراوح المكاسب بين صفر وما يزيد قليلاً عن 200 في المائة، بمتوسط قيمة قدره 80,9 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، ففي المواصفات شبه المَعْلمية (الشكل 10، الهيستوغرام الثالث)، حيث حالات السلاسة حسب المحافظة، تتراوح المكاسب السنوية، بالنسب المئوية، بين أقل من - 100 في المائة وأكثر بقليل من 200 في المائة، بمتوسط مكاسب مئوية قدره 37,9 في المائة.

الشكل 12

الضفة الغربية: هيستوغرام للمكاسب المقدَّرة السنوية في مجموع الإنفاق، بالنسبة المئوية، حسب المحلية، بمواصفات انحدار مختلفة

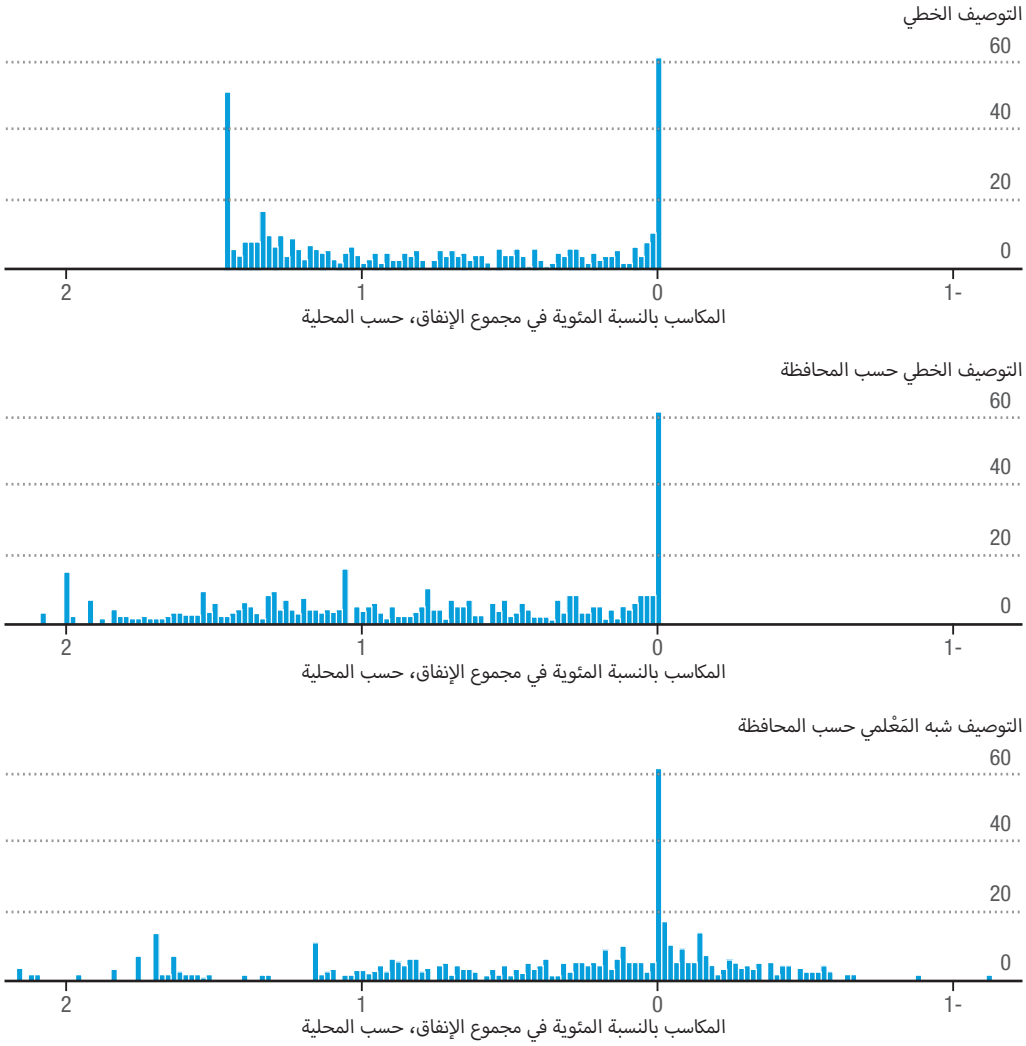

المصدر: الأونكتاد.

المكاسب المطلقة

تحتوي نتائج الانحدار على تقدير النسبة المئوية للتأثير السلبي لنصيب المنطقة (ج) في المحلية؛ أي مقياس لتوقع لوغاريتم (الإنفاق). ومن أجل تقدير التأثير السلبي بالقيمة الدولارية، يجب أن تقدِّر مواصفات الانحدار اللوغاريتم Xb = ((E(y)). ولذلك، يوضَع تقدير لنموذج خطي معمَّم يشمل دالة ارتباط لوغاريتمية (الشكل 13 والجدول 4)[5]. أما التوصيف الثاني فهو مناسب لحساب المكاسب المطلقة عندما تكون الممارسة الفعلية المعاكسة للواقع بالدولارات المجمَّعة. وبخصوص التوصيف الخاص بالنموذج الخطي المُعمَّم الذي يكون فيه الأثر الهامشي لمتغير النصيب ثابتاً، فإن المكاسب المجمَّعة المقدَّرة التي تتحقق في عام 2017 من إعادة تصنيف جميع أراضي المنطقة (ج) لتكون ضمن المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) تبلغ 3,78 مليارات دولار. بيد أنه بسبب عدم تجانس تأثير النصيب بين المحافظات (انظر الجدولين 3 و4)، يكون من الأدق السماح لتأثير نصيب المنطقة (ج) في المحليات بأن يتباين بين المحافظات، وفي هذه الحالة تكون المكاسب السنوية المقابلة هي 4,4 مليارات دولار في عام 2017 (بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015).

الجدول 4

نتيجة النموذج الخطي المُعمَّم مع تحويل الجيب الزائدي العكسي لدالة الارتباط اللوغاريتمي لجميع المتغيرات المسجلة

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	(1)	(2)	(3)	(4)
الاعتراض	3,051	* 1,751-	* 1,196-	** 1,291-
	(3,386)	(0,819)	(0,581)	(0,568)
التمثيل الوهمي لعام 2017	*** 0,448	** 0,100	*** 0,095	*** 0,095
	(0,037)	(0,031)	(0,027)	(0,026)
جنين	0,097	*** 0,859	*** 0,520	*** 0,479
	(0,073)	(0,037)	(0,031)	(0,041)
طوباس	*** 0,942-	*** 0,585	*** 0,597	*** 0,603
	(0,194)	(0,088)	(0,078)	(0,065)
طولكرم	*** 0,428	*** 0,529	*** 0,362	*** 0,217
	(0,097)	(0,007)	(0,006)	(0,013)
نابلس	*** 0,358	*** 0,639	*** 0,329	*** 0,381
	(0,037)	(0,011)	(0,024)	(0,036)
قلقيلية	0,112	** 0,083-	*** 0,174	*** 0,743
	(0,160)	(0,029)	(0,032)	(0,038)
سلفيت	*** 0,222-	*** 0,407-	*** 0,134-	0,035
	(0,035)	(0,007)	(0,024)	(0,060)
أريحا	*** 1,440-	*** 0,653-	*** 0,604-	* 0,091
	(0,335)	(0,071)	(0,043)	(0,045)
بيت لحم	0,035-	0,042	0,042	0,022
	(0,184)	(0,023)	(0,029)	(0,060)
الخليل	*** 0,401	*** 0,752	*** 0,542	*** 0,643
	(0,048)	(0,029)	(0,027)	(0,030)

(5) النموذج (لوغاريتم Xb = ((E(y)) الوارد في الجدول 4 يختلف عن النموذج (E(log(y)) = Xb الوارد في الجدول 3، لأن متوسط اللوغاريتم ليس بالضرورة هو نفس لوغاريتم المتوسط. ويتضح ذلك بشكل خاص عندما يكون المتغير منحرفاً بدرجة كبيرة، كما هو الحال بالنسبة إلى مجموع الإنفاق حسب المحلية.

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	(1)	(2)	(3)	(4)
منطقة المحلية اللوغاريتمية	0,775 ***	0,884 ***	0,900 ***	0,905 ***
	(0,197)	(0,045)	(0,032)	(0,029)
سجل اللمعان الليلي اللوغاريتمي خارج المستوطنات		1,177 ***	1,140 ***	1,135 ***
		(0,047)	(0,050)	(0,055)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)			1,272- ***	
			(0,077)	
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* جنين				1,029- ***
				(0,017)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* طوباس				1,253- ***
				(0,075)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* طولكرم				0,843- ***
				(0,035)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* نابلس				1,361- ***
				(0,074)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* قلقيلية				2,031- ***
				(0,055)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* سلفيت				1,462- ***
				(0,078)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* رام الله				1,216- ***
				(0,018)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* أريحا				2,542- ***
				(0,140)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* بيت لحم				1,159- ***
				(0,064)
نصيب منطقة المحلية غير الواقعة في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)* الخليل				1,477- ***
				(0,047)
حجم العينة: 914				

* $p < 0.1$

** $p < 0.05$

*** $p < 0.01$

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: جُمِّعت الأخطاء المعيارية على مستوى المحافظة وتُعرَض بين قوسين.

الشكل 13

تقديرات النموذج الخطي المُعمَّم المرتبطة بنصيب المحلية في المنطقة (ج)، حسب المحافظة

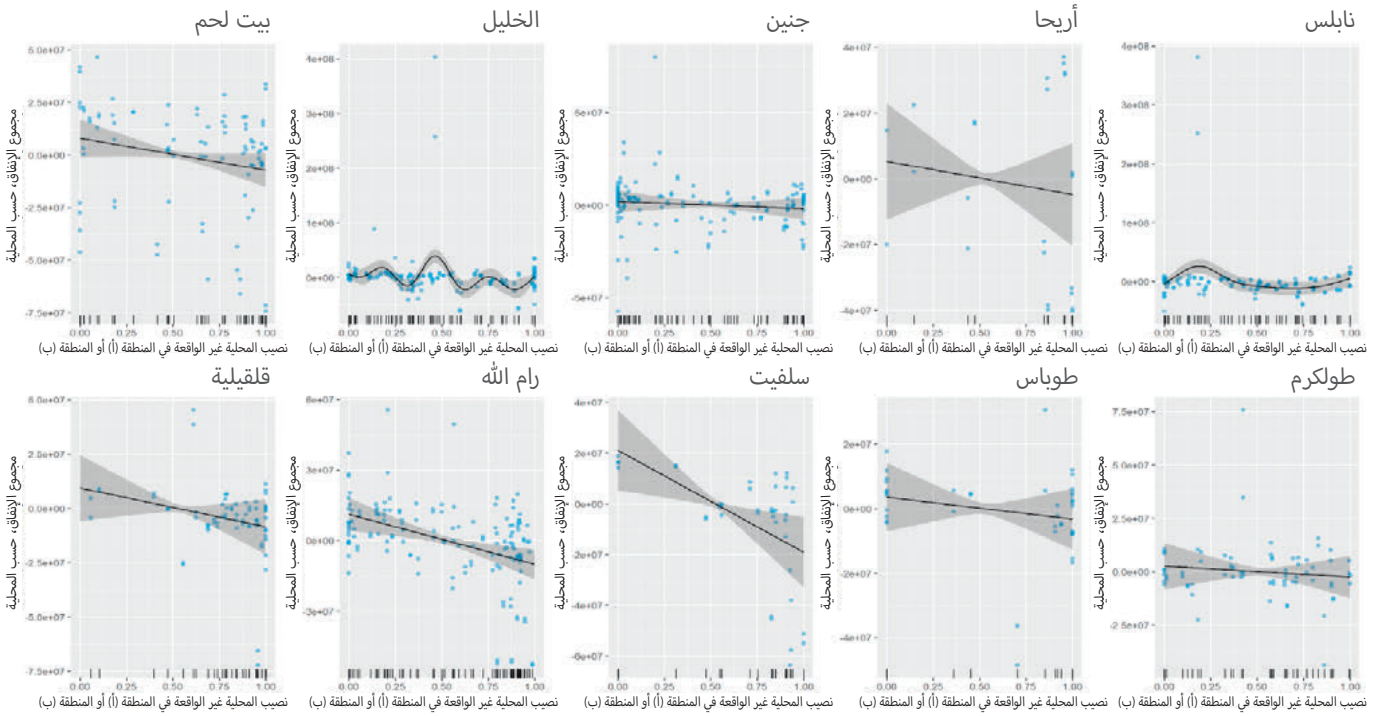

المصدر: الأونكتاد.

والمكاسب المحتملة غير المتحققة المقدَّرة بـ 4,4 مليارات دولار في إنفاق الأسر المعيشية التي كانت ستتحقق لو أُعيد تصنيف أراضي المنطقة (ج) لتدخل ضمن المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) كانت ستعزز رفاه الأسر المعيشية بشكل كبير عن طريق زيادة الإنفاق بنسبة 57 في المائة في عام 2017. وكما هو مبين في الشكلين 6 و7، ينطبق هذا بشكل خاص على المحليات الواقعة في غور الأردن والأجزاء الجنوبية من الضفة الغربية، التي تسود فيها المنطقة (ج) والتي لديها أدنى مستوى إنفاق لمكافئ كل شخص بالغ وأعلى معدلات للفقر.

وكان من شأن هذا الإنفاق الإضافي المقدَّر غير المتحقق المقدَّر بـ 4,4 مليارات دولار أن يكفي للحد من الفقر في المحليات التي يزيد فيها نصيب المنطقة (ج) عن صفر، وكان من شأن الآثار التبعية الإيجابية التي تلحق بباقي اقتصاد الضفة الغربية - عن طريق توسيع الطلب الكلي، والروابط الأمامية والخلفية، والقنوات المالية - أن تسهم بدرجة كبيرة في الحد من الفقر في كل مكان آخر.

> إعادة تصنيف أراضي المنطقة (ج) يمكن أن توفر 4,4 مليارات دولار، مما يحد من الفقر بدرجة كبيرة

ونُظهر نتائج هذه الدراسة أن خفض القيود المفروضة في المنطقة (ج) إلى المستويات المطبقة في المنطقتين (أ) و(ب)، كخطوة نحو إنهاء الاحتلال، يمكن أن يحسِّن الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني بشكل كبير. ويترتب على ذلك أن المكاسب الاقتصادية ستكون أكبر بكثير عندما يجري إنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحل الصراع بما يتماشى مع القانون الدولي، سعياً إلى تحقيق رؤية حل الدولتين.

الفصل الخامس

ملاحظات ختامية

© Wiola Wladerek - Shutterstock

تؤثـر السـيطرة الإسـرائيلية المتعـددة الطبقـات على تنقّلات الشـعب الفلسـطيني وعلى التجـارة الفلسـطينية وتؤثـر تأثيـراً سـلبياً كبيـراً علـى النشـاط الاقتصـادي الفلسـطيني والتنميـة الفلسـطينية ورفاه الأُسَـر المعيشـية الفلسـطينية فـي جميع أنحـاء الأرض الفلسـطينية المحتلة. وفي الضفـة الغربيـة، تتـسم القيـود المفروضـة علـى النشـاط الاقتصـادي بأنهـا أكثـر ما تكـون وضوحـاً فـي المنطقـة (ج) ولكنهـا لا تقتصـر بحـال مـن الأحـوال علـى هذه المنطقـة.

وتأتي هذه الدراسة مكملة لدراسة سابقة نظر فيها الأونكتاد في تأثير القيود الإضافية في المنطقة (ج) من منظور اقتصادي كلي، أي الخسارة المحتملة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وقُدرت التكلفة الاقتصادية للقيود الإضافية على النشاط الاقتصادي الفلسطيني التي فرضتها إسرائيل في مساحة 30 في المائة من المنطقة (ج) بنسبة 25,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية (الأونكتاد، 2022).

وتنظر هذه الدراسة في التأثير على رفاه الأسرة المعيشية مقيساً بالإنفاق والفقر. وتُظهِر كلتا الدراستين أن تعميم نفس القيود الاقتصادية المفروضة في المنطقتين (أ) و(ب) على المنطقة (ج)، أي إزالة القيود الإضافية في المنطقة (ج) بأكملها، يمكن بدرجة كبيرة أن يعزز النشاط الاقتصادي وإنفاق الأسر المعيشية وأن يحد من الفقر في المحليات المصنفة جزئياً أو كلياً على أنها من المنطقة (ج).

وتشير الدراسة إلى أنه إذا خُفّضت القيود الإضافية المفروضة في المنطقة (ج) إلى المستويات المفروضة في المنطقتين (أ) و(ب)، كخطوة نحو إنهاء الاحتلال، سيزداد مجموع الإنفاق في المحليات الفلسطينية بنسبة تصل إلى 200 في المائة. وتشير نتائج التقديرات إلى أن مجموع إنفاق الأسر المعيشية في عام 2017 كان سيكون أعلى بمقدار 4,4 مليارات دولار (بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015) من الإنفاق الفعلي، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 57 بالمائة في الإنفاق في الضفة الغربية، باستثناء محافظة القدس.

ولا تقتصر النفقات غير المتحققة على عام 2017، فهي تنطبق على كل عام بمعدلات كبيرة. وهكذا، فإن الإنفاق الضائع المقدَّر يؤدي إلى إفقار الشعب الفلسطيني بشدة ويحد من إمكانية حصوله على السلع والخدمات الأساسية التي تَغلُب على إنفاقه، مثل الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والنقل والسكن والاتصالات.

وتشير النتائج إلى أن خفض القيود المفروضة في المنطقة (ج) يمكن أن يحسِّن الوضع الاقتصادي بدرجة كبيرة، وبالتالي الأوضاع المعيشية أيضاً.

ونسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويمثل إنفاق الأسر المعيشية مكوناً أساسياً من مكونات الطلب الكلي. وتشير دراسات الأونكتاد السابقة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مقيَّد على جانبي العرض والطلب كليهما. وتؤدّي زيادة الإنفاق من جانب الأسر المعيشية إلى حفز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتعزيز الإيرادات المالية، وتوسع حيز السياسات المتاح للحكومة الفلسطينية دون أن يكون لذلك عواقب تضخمية مهمة على اقتصاد يفتقر إلى عملة وطنية سيادية.

رفع القيود المفروضة على المنطقة (ج) يمكن أن يزيد الإنفاق الفلسطيني بنسبة 57 في المائة، ما يحدّ من الفقر

وتُظهِر الدراسة أن المنطقة (ج) تؤدّي دوراً شبيهاً بدور المنطقة الاقتصادية المعاكسة، وتضع الدراسة تقديرات بشأن التأثير السلبي للقيود وللتجزئة الإدارية للضفة الغربية على رفاه الأُسَر المعيشية الفلسطينية. وعندما ينتهي الاحتلال، يجب النظر في الاحتمالات الإيجابية للأخذ بمناطق اقتصادية خاصة عادية من أجل إطلاق الإمكانات الهائلة التي يقمعها الوضع الحالي القائم على الأرض.

ومن المحتمل أن تكون نتائج التقدير المعروضة في هذه الدراسة مجرد حدود دنيا بالنظر إلى أنها لا تتضمن حتى الآن الآثار الضارة الناجمة عن تجزئة الأراضي الفلسطينية (فتصنيف المنطقة (ج) لا يمثل الطبيعة المجزأة للضفة الغربية إلا بصورة جزئية، وتختلف درجات التقسيم اختلافاً كبيراً بحسب المحافظة). ومن المحتمل كذلك أن تكون التقديرات حدوداً دنيا لأنها لا تتضمن الآثار السلبية المترتبة على الجدار العازل وتشغيل نقاط الإغلاق. ويؤدي التقسيم الإقليمي في حد ذاته، هو وتأثير الجدار العازل وآثار العمليات العسكرية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى زيادة إعاقة التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وتستحق أن تكون

مواضيع للبحث المستقبلي الهادف إلى التحديد الكمي للتكاليف المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي.

وتواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة دون رفع جميع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني وكذلك، في نهاية المطاف، إنهاء الاحتلال. وتبعاً لذلك، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي فيما يلي:

- دعوة إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي.
- تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بذل جميع الجهود اللازمة لإنهاء الاحتلال وعكس مسار التكلفة الاقتصادية المتصاعدة والكبيرة للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.
- الرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة (ج)، ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة، والسماح بزيادة النشاط الاقتصادي الفلسطيني زيادة كبيرة، نظراً إلى أن رفع هذه القيود سيزوِّد الاقتصاد الفلسطيني بقاعدة اقتصادية تضم موارد طبيعية هو في أمس الحاجة إليها من أجل التنمية وعكس الاتجاه الحالي المتمثل في الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي المتزايد.
- إنهاء وإلغاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي طالب به مجلس الأمن في قراره 2334 (2016)، الذي يؤكد فيه من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، "ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل".
- عكس الاتجاه السلبي المستمر في المساعدات الخارجية وتعزيز دعم المانحين للشعب الفلسطيني، بالنظر إلى أن تكلفة الاحتلال تشكل تحدياً كبيراً من حيث تعبئة الموارد والاكتفاء الذاتي الوطني الفلسطيني، وهو أمر يمكن السعي إلى تحقيقه ولكن لا يمكن تحقيقه بالكامل في ظل الاحتلال.

المرفق الأول
المتغيرات: التعريف والقياس

يوضِّح الجدول التالي جميع المتغيِّرات المستخدمة في الانحدارات المعروضة في المرفق الثالث.

الجدول 1-1

المتغيرات: التعريف والقياس

المتغير	الوصف
مكافئ كل شخص بالغ	تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي لمكافئ كل شخص بالغ باستخدام المعادلة (1 + (عدد البالغين - 1) * 0,8 + (عدد الأطفال * 0,5))
مجموع الإنفاق الشهري مع المساعدة لمكافئ كل شخص بالغ	مجموع إنفاق الأُسَر المعيشية مع المساعدة (بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015) مقسوماً على مكافئ كل شخص بالغ للأسرة المعيشية
غزة	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الأُسرة المعيشية في غزة والقيمة صفر إذا لم تكن كذلك
الضفة الغربية	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الأُسرة المعيشية في الضفة الغربية والقيمة صفر إذا لم تكن كذلك
جنس رب الأُسرة المعيشية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان أنثى والقيمة صفر إذا كان ذكراً
الحالة الزوجية لرب الأُسرة المعيشية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان قد سبق له الزواج والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان المستوى التعليمي هو التعليم الثانوي فأعلى والقيمة صفر إذا كان المستوى التعليمي أقل من التعليم الثانوي
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان لاجئاً مسجَّلاً أو غير مسجَّل والقيمة صفر إذا لم يكن لاجئاً
حالة توظيف رب الأُسرة المعيشية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
عدد الإناث	عدد الإناث في الأسرة المعيشية
عدد الذكور	عدد الذكور في الأسرة المعيشية
عدد الذكور البالغين	عدد الذكور فوق سن 15 عاماً
عدد الإناث البالغات	عدد الإناث فوق سن 15 عاماً
الزراعة	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
التشييد	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في قطاع التشييد، والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
الصناعة	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في قطاع التعدين أو التصنيع أو الكهرباء أو المياه والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
الخدمات	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في قطاع الخدمات والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	عدد أفراد الأُسرة المعيشية الذين يعملون
العمل في إسرائيل	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في إسرائيل أو المستوطنات والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
العمل في الخارج	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في الخارج والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك

المتغير	الوصف
العمل في الحكومة الوطنية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في الحكومة الوطنية والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
الوصول إلى المياه العامة	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الأسرة المعيشية متصلة بشبكة المياه العامة والقيمة صفر إذا لم تكن كذلك
الوصول إلى الكهرباء	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الأسرة المعيشية متصلة بشبكة الكهرباء والقيمة صفر إذا لم تكن كذلك
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الأسرة المعيشية متصلة بشبكة الصرف الصحي العامة والقيمة صفر إذا لم تكن كذلك
ملكية المنزل	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الأسرة المعيشية تمتلك المسكن الذي تعيش فيه والقيمة صفر إذا لم تكن تمتلكه
عدد الغرف	عدد الغرف في مسكن الأُسرة المعيشية
عدد غرف النوم	عدد غرف النوم في مسكن الأُسرة المعيشية
المطبخ	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد مطبخ في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً
الحمام	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد حمام في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً
المرحاض	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد مرحاض في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز والقيمة صفر إذا لم يكن كذلك
السيارة	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الأُسرة المعيشية تمتلك سيارة خاصة والقيمة صفر إذا لم تكن كذلك
الثلاجة	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت توجد ثلاجة في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم تكن موجودة
الغلاية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت توجد غلاية في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم تكن موجودة
التدفئة المركزية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت توجد تدفئة مركزية في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم تكن موجودة
المكنسة الكهربائية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت توجد مكنسة كهربائية في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم تكن موجودة
موقد الطهي	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد موقد طهي في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً
غسالة الملابس	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت توجد غسالة ملابس في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم تكن موجودة
المكتبة المنزلية	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت توجد مكتبة منزلية في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم تكن موجودة
التلفاز	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد تلفاز في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً
خط الهاتف	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد خط هاتف في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً
الحاسوب	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد حاسوب في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً
الهاتف المحمول	متغيّر وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان يوجد هاتف محمول في مسكن الأسرة المعيشية والقيمة صفر إذا لم يكن موجوداً

المصدر: الاستقصاءان (المسحان) المتعلقان بالإنفاق والاستهلاك الفلسطينيين لعامي 2011 و2017، وتعدادا السكان لعامي 2007 و2017.

المرفق الثاني
إحصاءات موجزة

الجدول 2-1

إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2011، الضفة الغربية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ	431	389	24	227	332	508	6 837
مكافئ كل شخص بالغ	4	2	1	3	4	5	15
الحضر	1	1	0	0	1	1	1
الريف	0	0	0	0	0	1	1
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	0	0	0	0	0	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0	0	0	0	0	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	1	0	0	0	1	1	1
العمل في إسرائيل والمستوطنات	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0	0	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	2	1	0	1	1	2	10
عدد أفراد الأُسرة المعيشية	6	3	1	4	6	7	22
عدد الإناث	3	2	0	2	3	4	13
عدد الذكور	3	2	0	2	3	4	13
عدد الأطفال	2	2	0	0	2	3	11

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الوصول إلى المياه العامة	1	0	0	1	1	1	1
الوصول إلى الكهرباء	1	0	0	1	1	1	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	0	0	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	1	0	0	1	1	1	1
عدد الغرف	4	1	1	3	4	4	16
عدد غرف النوم	2	1	1	2	2	3	8
المطبخ	1	0	0	1	1	1	1
الحمام والمرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	1	1
السيارة	0	0	0	0	0	1	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	1	0	0	0	1	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	1
المكنسة الكهربائية	0	0	0	0	0	1	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	1	0	0	1	1	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	1	0	0	1	1	1	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	1	1
الحاسوب	1	0	0	0	1	1	1
الهاتف المحمول	1	0	0	1	1	1	1
حجم العينة	أسر معيشية 2 909						

المصدر: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2011.

الجدول 2-2

إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2011، غزة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ	253	217	45	134	198	295	2 734
مكافئ كل شخص بالغ	5	2	1	3	4	6	19
الحضر	1	0	0	0	1	1	1
الريف	0	0	0	0	0	0	1
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	1	0	0	0	1	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0	0	0	0	0	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	1	0	0	1	1	1	1
العمل في إسرائيل والمستوطنات	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0	0	0	0	0	1	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	2	1	0	1	1	2	8
عدد أفراد الأُسرة المعيشية	7	3	1	5	7	8	28
عدد الإناث	3	2	0	2	3	4	15
عدد الذكور	3	2	0	2	3	4	13
عدد الأطفال	3	2	0	1	3	4	12
الوصول إلى المياه العامة	1	0	0	1	1	1	1
الوصول إلى الكهرباء	1	0	0	1	1	1	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	1	0	0	1	1	1	1
ملكية المنزل	1	0	0	1	1	1	1
عدد الغرف	4	1	1	3	4	4	10

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
عدد غرف النوم	3	1	1	2	3	3	7
المطبخ	1	0	0	1	1	1	1
الحمام والمرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	0	1
السيارة	0	0	0	0	0	0	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	1	0	0	0	1	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	0
المكنسة الكهربائية	0	0	0	0	0	0	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	1	0	0	1	1	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	1	0	0	1	1	1	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	1	1
الحاسوب	0	0	0	0	0	1	1
الهاتف المحمول	1	0	0	1	1	1	1
حجم العينة	أُسَر معيشية 1 408						

المصدر: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2011.

الجدول 2-3

إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017، الضفة الغربية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ	453	417	0	249	379	561	14 647
مكافئ كل شخص بالغ	4	2	1	3	4	5	13
الحضر	1	0	0	0	1	1	1
الريف	0	0	0	0	0	1	1
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	0	0	0	0	0	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	0	1	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	1	0	0	0	1	1	1
العمل في إسرائيل والمستوطنات	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0	0	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	1	1	0	1	1	2	8
عدد أفراد الأُسرة المعيشية	5	2	1	4	5	7	19
عدد الإناث	3	1	0	1	2	3	9
عدد الذكور	3	2	0	1	3	4	13
عدد الأطفال	2	2	0	0	2	3	10
الوصول إلى المياه العامة	1	0	0	1	1	1	1
الوصول إلى الكهرباء	1	0	1	1	1	1	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	0	0	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	1	0	0	1	1	1	1
عدد الغرف	5	1	1	4	5	6	14

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
عدد غرف النوم	2	1	0	2	2	3	7
المطبخ	1	0	0	1	1	1	1
الحمام والمرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	1	1
السيارة	0	0	0	0	0	1	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	1	0	0	0	1	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	1
المكنسة الكهربائية	0	0	0	0	0	1	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	0	1	0	0	0	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	1	0	0	0	1	1	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	1	1
الحاسوب	0	0	0	0	0	1	1
الهاتف المحمول	1	0	0	1	1	1	1
حجم العينة	أسرة معيشية 832 2						

المصدر: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017.

الجدول 2-4

إحصاءات موجزة: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017، غزة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لكل مكافئ شخص بالغ	209	168	12	108	164	252	1 827
مكافئ كل شخص بالغ	4	2	1	3	4	5	12
الحضر	1	0	0	0	1	1	1
الريف	0	0	0	0	0	0	1
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	1	0	0	0	1	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	0	1	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	0	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	1	0	0	1	1	1	1
العمل في إسرائيل والمستوطنات	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0	0	0	0	0	1	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	1	1	0	1	1	1	5
عدد أفراد الأُسرة المعيشية	6	3	1	4	6	8	18
عدد الإناث	3	2	0	2	3	4	9
عدد الذكور	3	2	0	2	3	4	10
عدد الأطفال	3	2	0	1	3	4	10
الوصول إلى المياه العامة	1	0	0	1	1	1	1
الوصول إلى الكهرباء	1	0	1	1	1	1	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	1	0	0	1	1	1	1
ملكية المنزل	1	0	0	1	1	1	1
عدد الغرف	5	1	1	4	5	6	11

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
عدد غرف النوم	2	1	1	2	2	3	6
المطبخ	1	0	0	1	1	1	1
الحمام والمرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	0	1
السيارة	0	0	0	0	0	0	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	0	0	0	0	0	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	1
المكنسة الكهربائية	0	0	0	0	0	0	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	1	0	0	0	1	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	0	0	0	0	0	1	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	1	1
الحاسوب	0	0	0	0	0	1	1
الهاتف المحمول	1	0	0	0	1	1	1
حجم العينة	أسرة معيشية 789						

المصدر: استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017.

الجدول 2-5

إحصاءات موجزة: تعداد السكان، 2007، الضفة الغربية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لكل مكافئ شخص بالغ	312	151	5	206	283	387	1 858
مكافئ كل شخص بالغ	4	2	1	3	4	5	27
الحضر	1	0	0	0	1	1	1
الريف	1	0	0	0	1	1	1
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	0	0	0	0	0	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0	0	0	0	0	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	1	0	0	0	1	1	1
العمل في إسرائيل والمستوطنات	0	0	0	0	0	1	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0	0	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	1	1	0	1	1	1	8
عدد أفراد الأسر المعيشية العاملين في إسرائيل والمستوطنات	0	1	0	0	0	1	8
عدد أفراد الأُسرة المعيشية	6	3	1	4	5	7	40
عدد الإناث	3	2	0	1	2	4	21
عدد الذكور	3	2	0	2	3	4	20
عدد الأطفال	2	2	0	0	2	4	22
الوصول إلى المياه العامة	1	0	0	0	1	1	1
الوصول إلى الكهرباء	1	0	0	1	1	1	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	0	0	0	0	0	1	1

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
ملكية المنزل	1	0	0	1	1	1	1
عدد الغرف	4	1	1	3	4	4	25
عدد غرف النوم	2	1	1	1	2	3	22
المطبخ	1	0	0	1	1	1	1
الحمام والمرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	1	1
السيارة	0	0	0	0	0	0	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	1	0	0	0	1	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	1
المكنسة الكهربائية	0	0	0	0	0	1	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	1	0	0	1	1	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	1	0	0	1	1	1	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	1	1
الحاسوب	0	0	0	0	0	1	1
الهاتف المحمول	0	0	0	0	0	1	1
حجم العينة	أسرة معيشية 322 346						

المصدر: التعداد السكاني الفلسطيني، 2007.

الجدول 2-6

إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2007، غزة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ، مع المساعدة	175	72	3	125	163	211	972
مكافئ كل شخص بالغ	4	2	1	3	4	6	28
الحضر	1	0	0	1	1	1	1
الريف	1	0	0	1	1	1	1
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	1	0	0	0	1	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0	0	0	0	0	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	0	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	1	0	0	1	1	1	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	0	0	0	0	0	1	1
العمل في إسرائيل	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	1	0	0	1	1	1	10
عدد الإناث	0	1	0	0	0	1	8
عدد الذكور	6	3	1	4	6	8	48
عدد الإناث البالغات	3	2	0	2	3	4	31
عدد الذكور البالغين	3	2	0	2	3	4	27
الوصول إلى المياه العامة	3	2	0	1	3	4	36
الوصول إلى الكهرباء	1	0	0	1	1	1	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	1	0	0	1	1	1	1
ملكية المنزل	1	0	0	1	1	1	1
عدد الغرف	1	0	0	1	1	1	1
عدد غرف النوم	4	1	1	3	4	4	25

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
المطبخ	2	1	1	2	2	3	18
الحمام	1	0	0	1	1	1	1
المرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	0	1
السيارة	0	0	0	0	0	0	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	1	0	0	0	1	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	1
المكنسة الكهربائية	0	0	0	0	0	0	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	1	0	0	1	1	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	1	0	0	1	1	1	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	1	1
الحاسوب	0	0	0	0	0	1	1
الهاتف المحمول	0	0	0	0	0	1	1
حجم العينة	أسرة معيشية 555 214						

المصدر: التعداد السكاني الفلسطيني، 2007.

الجدول 2-7

إحصاءات موجزة: تعداد السكان، 2017، الضفة الغربية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ، مع المساعدة	362	120	0	277	340	427	1 373
مكافئ كل شخص بالغ	4	2	1	2	3	4	78
الحضر	1	0	0	0	1	1	1
الريف	0	0	0	0	0	1	1
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	0	0	0	0	0	0	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	0	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	0	0	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	0	0	0	0	0	0	1
العمل في إسرائيل	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	1	1	0	1	1	2	13
عدد الإناث	0	1	0	0	0	0	7
عدد الذكور	5	2	1	3	5	6	99
عدد الإناث البالغات	2	1	0	1	2	3	63
عدد الذكور البالغين	3	2	0	1	2	3	97
الوصول إلى المياه العامة	2	2	0	0	2	3	17
الوصول إلى الكهرباء	1	0	0	1	1	1	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	1	0	0	1	1	1	1
ملكية المنزل	0	0	0	0	0	1	1
عدد الغرف	1	0	0	1	1	1	1
عدد غرف النوم	4	1	1	3	4	4	20

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
المطبخ	2	1	1	2	2	3	12
الحمام	1	0	0	1	1	1	1
المرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	1	1
السيارة	0	0	0	0	0	1	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	1	0	0	0	1	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	1
المكنسة الكهربائية	1	0	0	0	1	1	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	1	0	0	1	1	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	0	0	0	0	0	0	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	1	1
الحاسوب	0	0	0	0	0	1	1
الهاتف المحمول	1	0	0	1	1	1	1
حجم العينة	أسرة معيشية 543 488						

المصدر: التعداد السكاني الفلسطيني، 2017.

الجدول 2-8

إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2017، غزة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
الإنفاق لمكافئ كل شخص بالغ، مع المساعدة	207	98	9	150	187	236	2 387
مكافئ كل شخص بالغ	4	2	1	3	4	5	24
الحضر	1	0	0	1	1	1	1
الريف	0	0	0	0	0	0	0
المخيمات	0	0	0	0	0	0	1
جنس رب الأُسرة المعيشية	0	0	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث اللجوء	1	0	0	0	1	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	1	0	0	1	1	1	1
حالة التوظيف لرب الأُسرة المعيشية	1	0	0	0	1	1	1
الزراعة	0	0	0	0	0	0	1
التشييد	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	0	0	0	0	0	0	1
الخدمات	0	0	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين	0	0	0	0	0	0	1
العمل في إسرائيل	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0	0	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	1	1	0	0	1	1	8
عدد الإناث	0	0	0	0	0	0	3
عدد الذكور	6	3	1	4	6	7	36
عدد الإناث البالغات	3	2	0	2	3	4	19
عدد الذكور البالغين	3	2	0	2	3	4	20
الوصول إلى المياه العامة	3	2	0	1	2	4	21
الوصول إلى الكهرباء	0	0	0	0	0	0	1
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	1	0	0	1	1	1	1
ملكية المنزل	1	0	0	1	1	1	1
عدد الغرف	1	0	0	1	1	1	1
عدد غرف النوم	3	1	1	3	3	4	18

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	النسبة المئوية (25)	الوسيط	النسبة المئوية (75)	الحد الأقصى
المطبخ	2	1	1	2	2	3	10
الحمام	1	0	0	1	1	1	1
المرحاض	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	1	0	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0	0	0	0	0	0	1
السيارة	0	0	0	0	0	0	1
الثلاجة	1	0	0	1	1	1	1
الغلاية	0	0	0	0	0	1	1
التدفئة المركزية	0	0	0	0	0	0	1
المكنسة الكهربائية	0	0	0	0	0	0	1
موقد الطهي	1	0	0	1	1	1	1
غسالة الملابس	1	0	0	1	1	1	1
المكتبة المنزلية	0	0	0	0	0	0	1
التلفاز	0	0	0	0	0	0	1
خط الهاتف	0	0	0	0	0	0	1
الحاسوب	0	0	0	0	0	1	1
الهاتف المحمول	1	0	0	1	1	1	1
حجم العينة	أُسَر معيشية 709 323						

المصدر: الإحصاء الفلسطيني، 2017.

المرفق الثالث
تقدير الطريقة التجريبية لأفضل تنبؤ

يبين الجدول نتائج الانحدارات المرجَّحة للإنفاق اللوغاريتمي لمكافئ كل شخص بالغ على مجموعة من المتغيرات المشتركة القياسية، المتفاعلة مع المتغيرات الوهمية الإقليمية، لكل من غزة والضفة الغربية، من أجل الحصول على تقديرات إقليمية أفضل. ولكي تُزاد إلى أقصى حد إمكانية المقارنة بين مقاييس الدخل المركَّبة التي جرى إنشاؤها باستخدام بيانات التعدادات السكانية والمعامِلات المقدَّرة، جرى الحفاظ في الانحدارات لعامي 2011 و2017 على مجموعة مشتركة من المتغيرات المشتركة على مدى الاستقصاءيْن (المسحيْن) اللذين أُجريا (ينبغي عدم تفسير هذه الانحدارات من حيث السببية).

الجدول 3-1

نتائج الانحدار المرجَّح: الإنفاق الشهري الحقيقي اللوغاريتمي لمكافئ كل شخص بالغ

(بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015)

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	2017	2011
الاعتراض	5,495 (0,285)	4,321 (0,475)***
الضفة الغربية	0,104 (0,344)	0,970 (0,524)*
الريف* غزة	-0,115 (0,0627)*	-0,0393 (0,0358)
الريف* الضفة الغربية	-0,0386 (0,0207)*	0,0240 (0,0231)
المخيمات* غزة	0,0160 (0,0441)	-0,0539 (0,0348)
المخيمات* الضفة الغربية	-0,0561 (0,0385)	-0,0817 (0,0310)***
خصائص رب الأسرة المعيشية		
نوع الجنس* غزة	0,264 (0,0660)***	0,104 (0,0474)**
نوع الجنس* الضفة الغربية	-0,0320 (0,0341)	0,0196 (0,0324)
الحالة الزوجية* غزة	-0,230 (0,177)	-0,187 (0,130)
الحالة الزوجية* الضفة الغربية	-0,00938 (0,0614)	-0,0594 (0,0604)
الوضع من حيث اللجوء* غزة	0,00314 (0,0422)	-0,00779 (0,0319)
الوضع من حيث اللجوء* الضفة الغربية	-0,0414 (0,0213)*	0,00617 (0,0235)
المستوى التعليمي* غزة	0,0593 (0,0415)	0,0653 (0,0302)**
المستوى التعليمي* الضفة الغربية	0,0617 (0,0208)***	0,0410 (0,0224)*
حالة التوظيف		
قطاع التوظيف (الخدمات هي فئة الأساس)		
الزراعة* غزة	-0,129 (0,0810)	-0,0338 (0,0448)
الزراعة* الضفة الغربية	-0,0528 (0,0399)	-0,106 (0,0340)***
التشييد* غزة	-0,117 (0,0931)	-0,104 (0,0714)
التشييد* الضفة الغربية	-0,0247 (0,0324)	-0,0905 (0,0319)***
الصناعة* غزة	-0,0858 (0,0742)	-0,0810 (0,0581)
الصناعة* الضفة الغربية	-0,0227 (0,0287)	-0,0618 (0,0285)**

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	2017	2011
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين* غزة	0,0561 (0,0260)**	0,0426 (0,0163)***
عدد أفراد الأُسرة المعيشية العاملين* الضفة الغربية	0,0532 (0,0124)***	0,0521 (0,0105)***
العمل في إسرائيل* غزة	1,639 (0,494)***	0,0540 (0,0392)
العمل في إسرائيل* الضفة الغربية	0,130 (0,0280)***	0,177 (0,0308)***
العمل في الخارج* غزة	0,371 (0,350)	0,102- (0,144)
العمل في الخارج* الضفة الغربية	0,0294- (0,136)	0,165 (0,0310)***
العمل في الحكومة الوطنية* غزة	0,261 (0,0431)***	0,199 (0,0331)***
العمل في الحكومة الوطنية* الضفة الغربية	0,0210 (0,0305)	0,0402 (0,0328)
الخصائص الديموغرافية للأسرة المعيشية		
عدد الإناث* غزة	0,112- (0,0147)***	0,0903- (0,0117)***
عدد الإناث* الضفة الغربية	0,120- (0,00882)***	0,123- (0,00862)***
عدد الذكور* غزة	0,0872- (0,0149)***	0,0877- (0,0122)***
عدد الذكور* الضفة الغربية	0,0955- (0,00935)***	0,108- (0,00886)***
عدد الأطفال* غزة	0,00523 (0,0138)	0,00147 (0,0107)
عدد الأطفال* الضفة الغربية	0,000200- (0,00858)	0,00205 (0,00820)
الحصول على الخدمات الأساسية		
الوصول إلى المياه العامة* غزة	0,107- (0,0913)	0,0180- (0,145)
الوصول إلى المياه العامة* الضفة الغربية	0,152- (0,0278)***	0,126- (0,0227)***
الوصول إلى الكهرباء* غزة	لا ينطبق	0,544 (0,293)*
الوصول إلى الكهرباء* الضفة الغربية	لا ينطبق	0,255- (0,122)**
التوصيل بشبكة الصرف الصحي* غزة	0,110- (0,0528)**	0,121 (0,0350)***
التوصيل بشبكة الصرف الصحي* الضفة الغربية	0,00923- (0,0228)	0,0915 (0,0237)***
خصائص مسكن الأسرة المعيشية		
ملكية المنزل* غزة	0,0111- (0,0448)	0,0233 (0,0533)
ملكية المنزل* الضفة الغربية	0,0774- (0,0259)***	0,0806- (0,0255)***
عدد الغرف* غزة	0,0144 (0,0225)	0,0446 (0,0149)***
عدد الغرف* الضفة الغربية	0,0428 (0,0119)***	0,0314 (0,00947)***
عدد غرف النوم* غزة	0,0502 (0,0359)	0,0433- (0,0238)*
عدد غرف النوم* الضفة الغربية	0,0208- (0,0185)	0,0271 (0,0165)
المطبخ* غزة	0,0802- (0,183)	0,169 (0,257)
المطبخ* الضفة الغربية	0,174 (0,144)	0,162 (0,146)
الحمام والمرحاض* غزة	0,0378 (0,0591)	0,0603 (0,248)
الحمام والمرحاض* الضفة الغربية	0,0549 (0,0385)	0,158 (0,163)
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز* غزة	0,00506- (0,0963)	0,288 (0,0687)***
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز* الضفة الغربية	0,0689- (0,103)	0,0632 (0,0663)
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز* غزة	0,138 (0,122)	0,101 (0,136)
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز* الضفة الغربية	0,0171- (0,0208)	0,0237 (0,0205)
أصول الأسرة المعيشية		
السيارة* غزة	0,458 (0,0703)***	0,280 (0,0528)***
السيارة* الضفة الغربية	0,372 (0,0207)***	0,301 (0,0224)***
الثلاجة* غزة	0,0442 (0,0737)	0,113 (0,0557)**

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاء (مسح) الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	2017	2011
الثلاجة* الضفة الغربية	0,0936 (0,0745)	0,181 (0,0598)***
الغلاية* غزة	0,0619 (0,0371)*	-0,000375 (0,0286)
الغلاية* الضفة الغربية	0,112 (0,0199)***	0,0358 (0,0213)*
التدفئة المركزية* غزة	0,864 (0,493)*	n/a
التدفئة المركزية* الضفة الغربية	0,0589 (0,0793)	0,155 (0,0586)***
المكنسة الكهربائية* غزة	0,0763 (0,0604)	0,160 (0,0460)***
المكنسة الكهربائية* الضفة الغربية	0,0798 (0,0212)***	0,153 (0,0231)***
موقد الطهي* غزة	-0,0471 (0,0647)	0,102 (0,118)
موقد الطهي* الضفة الغربية	0,0323 (0,0346)	0,0962 (0,0942)
غسالة الملابس* غزة	-0,0421 (0,0367)	0,0919 (0,0552)*
غسالة الملابس* الضفة الغربية	-0,0549 (0,0197)***	0,0902 (0,0452)**
المكتبة المنزلية* غزة	0,188 (0,0588)***	0,136 (0,0404)***
المكتبة المنزلية* الضفة الغربية	0,0602 (0,0292)**	0,0922 (0,0247)***
التلفاز* غزة	0,131 (0,0437)***	-0,00629 (0,0747)
التلفاز* الضفة الغربية	0,184 (0,0211)***	0,0908 (0,0655)
خط الهاتف* غزة	0,189 (0,0448)***	0,108 (0,0322)***
خط الهاتف* الضفة الغربية	0,0469**	0,123 (0,0209)***
الحاسوب* غزة	0,0876 (0,0441)**	0,162 (0,0315)***
الحاسوب* الضفة الغربية	0,0576 (0,0211)***	0,0838 (0,0209)***
الهاتف المحمول* غزة	0,200 (0,0432)***	-0,0140 (0,0802)
الهاتف المحمول* الضفة الغربية	n/a	n/a
R^2	0,5511	0,5004
حجم العينة	3 734	4 317

* $p < 0.1$

** $p < 0.05$

*** $p < 0.01$

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظات: للاطلاع على المتغيرات ووحدات القياس والإحصاءات الموجزة المستمدة من الاستقصاءات والتعدادات السكانية، انظر المرفق الثاني. والنفقات معروضة بقيمة الدولار الثابتة لعام 2015. وتُعرَض الأخطاء المعيارية بين قوسين. والوزن المرجَّح النهائي للأسرة المعيشية هو معكوس احتمالية اختيار الأسرة المعيشية؛ وتُستخدم هذه الأوزان الترجيحية لتصحيح أو تعديل عوامل التوسُّع الأساسية في الانحدار.

الاختصارات: R^2، نسبة التباين للمتغير التابع الذي يفسره المتغير المستقل.

المرفق الرابع
قياس اللمعان الليلي

يجري الحصول على البيانات من مجموعة منتجات "بلاك ماربِل" VNP46/VJ146 Black Marble التابعة للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستخدم أحدث تطبيق للبيانات من كاشفات النطاق النهاري/الليلي لمجموعة أجهزة لقياس إشعاع التصوير المرئي بالأشعة تحت الحمراء. وتتوافر بيانات اللمعان الليلي السنوي المستمدة من "بلاك ماربل" عن الفترة من كانون الثاني/يناير 2012 حتى الوقت الحاضر، وهي ذات استبانة مكانية تبلغ 15 ثانية قوسية، وخالية من السحب، وجرى تصحيحها لمراعاة آثار الغلاف الجوي والتضاريس والقمر والضوء الشارد، وكذلك لمراعاة الغطاء النباتي والغطاء الثلجي (الأونكتاد، 2022). ويحتوي المركَّب السنوي على 28 طبقة، تحتوي على معلومات عن اللمعان الليلي المقيس عند زوايا حضيض مختلفة (قرب الحضيض وخارج الحضيض وجميع الزوايا) وتحت حالات ثلجية مختلفة (مغطاة وخالية)، بالإضافة إلى معلومات تتعلق بجملة من الجوانب منها حجم العينة وجودتها وقناع المياه الأرضية والمنصة وخطوط العرض وخطوط الطول.

والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي تلك التي التُقطِت من جميع زوايا السمت خلال فترات خالية من الثلوج، لفهم أنماط اللمعان الليلي داخل وخارج المستوطنات الإسرائيلية. ولا يمكن ربط بيانات اللمعان الليلي مباشرةً بالمستوطنات لأن حجم البيكسل الخاص بها كبير جداً بالمقارنة بكثير من المستوطنات. ولذلك، جرى تصغير حجم البكسلات الأصلية إلى 10م × 10م بدلاً من 446م × 446م، مع إجراء عملية تصغير الحجم باستخدام طريقة أقرب جار لكي تتناسب البيكسلات المصغر حجمها لكي تتلاءم مع حدود المستوطنات (الشكل).

الشكل 14

اللمعان الليلي: أمثلة على وحدات البيكسل الأصلية والمصغَّرة

(أ) الحجم الأصلي **(ب) الحجم المصغَّر**

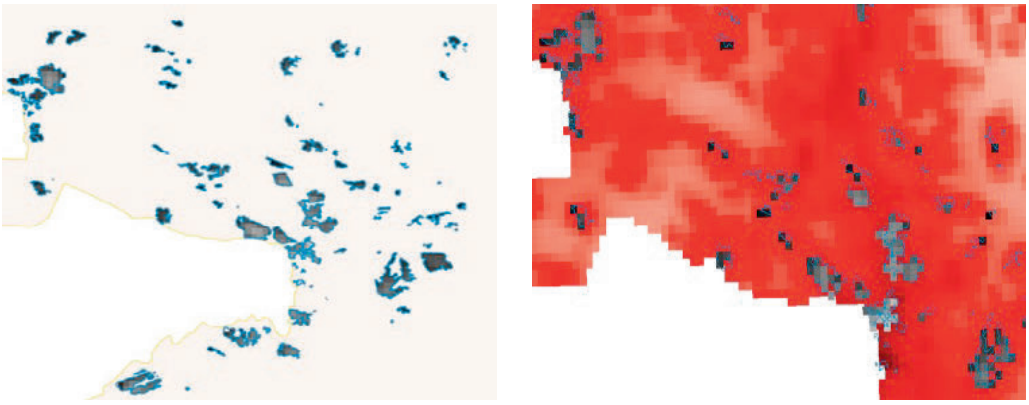

المصدر: الأونكتاد، 2022.

المراجع

Aggarwal A (2007). Impact of special economic zones on employment, poverty and human development. Working paper No. 194). Indian Council for Research on International Economic Relations.

Alder S, Shao L and Zilibotti F (2013). Economic reforms and industrial policy in a panel of Chinese cities. UBS Centre Working Paper Series No. 5. University of Zurich, Switzerland.

Allegra M and Maggor E (2022). *The metropolitanization of Israel's settlement policy: The colonization of the West Bank as a strategy of spatial restructuring*. Political Geography. 92.

Applied Research Institute–Jerusalem (2019). Assessing the impacts of Israeli movement restrictions on the mobility of people and goods in the West Bank. Available at https://www. arij.org/ publications/special-reports/special-reports-2019/assessing-the-impacts-of-israeli- movement-restrictions-on-the-mobility-of-people-and-goods-in-the-west-bank-2019/.

B'Tselem (2013). Acting the landlord: Israel's policy in Area C, the West Bank. Available at https://www. btselem.org/publications/summaries/201306_acting_the_landlord.

B'Tselem (2021). This is ours, and this, too: Israel's settlement policy in the West Bank. Available at https://www.btselem.org/publications/202103_this_is_ours_and_this_too.

Brussevich M (2020). The socioeconomic impact of special economic zones: Evidence from Cambodia. International Monetary Fund Working Paper No. 170.

Crescenzi R, Rodríguez-Pose A and Storper M (2012). The territorial dynamics of innovation in China and India. *Journal of Economic Geography*. 12(5):1055–1085.

Elbers C, Lanjouw JO and Lanjouw P (2003). Micro-level estimation of poverty and inequality. *Econometrica*. 71(1):355–364.

Molina I, Rao JNK and Datta GS (2015). Small area estimation under a Fay–Herriot model with preliminary testing for the presence of random area effects. *Survey Methodology*. 41(1):1–19.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2023). West Bank demolitions and displacement: December 2022. Available at https://www.ochaopt.org/ content/west-bank-demolitions-and-displacement-december-2022.

Peace Now (2021). From de jure to de facto annexation: 2020 settlement construction report. Available at https://peacenow.org.il/en/settlement-construction-report-2020.

UNCTAD (2018). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People and their Human Right to Development: Legal Dimensions* (United Nations publication, New York and Geneva).

(الأونكتاد (2018). *"التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وحقه الإنساني في التنمية: أبعاد قانونية"* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

UNCTAD (2019a). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication, sales No. E.19.II.D.10, Geneva).

الأونكتاد (2019أ). *"التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانات النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق"* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.D.10، جنيف).

UNCTAD (2019b). *World Investment Report 2019: Special Economic Zones* (United Nations publication, sales No. E.19.II.D.12, Geneva).

(الأونكتاد (2019ب). *تقرير الاستثمار العالمي، 2019: المناطق الاقتصادية الخاصة* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.D.12، جنيف).

UNCTAD (2020). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Impoverishment of Gaza under Blockade* (United Nations publication. sales No. E.20.II.D.28. Geneva).

(الأونكتاد (2020). *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: إفقار غزة تحت الحصار* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.D.28، جنيف).

UNCTAD (2021). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Arrested Development and Poverty in the West Bank* (United Nations publication, Geneva).

(الأونكتاد (2021). *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية* (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

UNCTAD (2022). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Cost of Restrictions in Area C Viewed from Above* (United Nations publication, Geneva).

(الأونكتاد (2022). *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة (ج) من الفضاء* (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

UNCTAD (2023a). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/EX(74)/2. Geneva. 11 September.

(الأونكتاد (2023أ). *تقرير عن المساعدة المقدّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات المستجدة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*. TD/B/EX(74)/2 (جنيف، 11 أيلول/سبتمبر).

UNCTAD (2023b). *The Role of China's Pilot Free Trade Zones in Promoting Institutional Innovation, Industrial Transformation and South–South Cooperation* (United Nations publication, Geneva).

Wang J (2013). The economic impact of special economic zones: Evidence from Chinese municipalities. *Journal of Development Economics*. 101:133–147.

Wei S-J (1995). The open-door policy and China's rapid growth: Evidence from city- level data. In: Ito T and Krueger AO, eds. *Growth Theories in Light of the East Asian Experience* (University of Chicago Press, United States of America).

World Bank (2013a). West Bank and Gaza: Area C and the future of the Palestinian economy. Report No. AUS2922.

World Bank (2013b). The labour market impact of mobility restrictions: Evidence from the West Bank. Policy Research Working Paper No. 6457.

World Bank (2015). Global experiences with special economic zones: Focus on China and Africa. Policy Research Working Paper No. 7240.

World Bank (2018). Obstacles on the road to Palestinian economic growth. Policy Research Working Paper No. 8385.

unctad.org

© ImageBank4u - stock.adobe.com

Printed at United Nations, Geneva
2422421 **(A)** – January 2025 – 52

UNCTAD/GDS/APP/2024/1

United Nations publication